الفصل الثالث

تيسير النحو ودراسة البلاغة

يشمل :

١ — النحو العربى بين النظر والتطبيق

٢ — البلاغة العربية بين منهجى اللغة والأدب

النحو العربى بين النظر والتطبيق

ليس هناك علم من العلوم العربية قد نال من العناية الفائقة والمجهود العقلى العميق ما ناله النحو العربى قديما وحديثا ، فمنذ القرن الأول الهجرى الذى بدأت فيه هذه الدراسة إلى أن ألف أول أثر علمى باق بين أيدينا إلى اليوم وهو « كتاب سيبويه » والمجهودات العلمية تتوالى فى هذا العلم حتى العصر الذى نعيش فيه ، فتضخمت مكتبة النحو العربى وما يحيط به من دراسات تضخما تجاوز الحد المعقول ، وخرجت هذه الدراسة عن الغرض الذى من أجله يدرس النحو ويتعلم ، وهو خدمة اللغة فى مستوياتها المختلفة قولا وكتابة وقراءة .

هذه ثروة من تراثنا لا شك فى ذلك ، ومجهود يستحق التقدير لا شك فى ذلك أيضا .

لكن هذه العناية التى زادت عن حدها قد انقلبت إلى ضدها - كما يقال - فتعقدت مسائل النحو ، وضلت الحقائق الأصيلة فيه بين الخليط الهائل الذى امتلأت به كتبه نتيجة التأثر بأفكار فلسفية ومنطقية دخيلة ، تسربت إليه فى وقت مبكر ، ثم نمت دراستها فيه واستفحلت ، وكانت بطبيعتها صالحة للتشقيق والتفريع واصطراع الآراء حولها ، ووجد الباحثون من النحاة أنفسهم أمام هذه الأفكار الفلسفية الصالحة - كما قلت - للأخذ والرد والمناقشة والجدل ، فخاضوا فيها برفق أولا ... ثم استخدمت البراعة الذهنية الفائقة بعد ذلك فيما يمكن أن

تسميه « فلسفة النحو » لا فى النحو نفسه ، وجعلت أبحاث النحو ودراساته تبعد شيئا فشيئا عن الغرض الذى تخدمه ، أو بعبارة أخرى : حدث الفراق بين النحو واللغة ، فدارت الدراسات النحوية - وبخاصة لدى المتأخرين - حول نفسها تستقى مادتها من الذهن لا من اللغة ، ومن الفلسفة العقلية لا من الواقع ، ومن الشواهد المتجمدة لا من بحوث ميدانية قوامها الاستقراء والمتابعة ، ومن المصادرات التى تعتمد على القياس والافتراضات لإخضاع الأمثلة طوعا أو كرها لا من ملاحظة الناطقين باللغة واستعمالهم لها ومتابعة ذلك بالدراسات المتطورة .

وهكذا جاءت تركتنا النحوية محملة بعبء ثقيل من أفكار غريبة عن الدراسة اللغوية الصافية ، ومنتفخة بدقائق الفروع والمجادلات التى هى أثر من آثار إعمال الذهن وإجهاده .

وكان لذلك رد فعل عنيف لدى الناطقين والمتعلمين على السواء ، ظهرت آثاره قديما فى مظهرين :

أولا : تلك الخصومات والمشاحنات التى كانت تقوم كثيراً بين الناطقين الفصحاء وعلماء النحو وسدنته ، وهى فى نفسه الوقت مظهر لإحساس عام من الناطقين بشدة وطأة القواعد عليهم وضيقهم بما يشهره النحاة فى وجوههم من أقيسة صارمة حادة - وتروى لنا كتب اللغة والأدب مواقف لاتكاد تحصى عن ذلك النزاع والصراع والضيق ، وهى وإن كانت مواقف فردية استحقت الرواية والإثبات فإنها فى الحقيقة تشير إلى طبيعة العلاقة المتوترة التى كانت بين القاعدة والنص ، وبين المقنن صاحب القواعد وبين الناطق الذى يريد أن يستعمل اللغة بانطلاق وحرية بعد أن اكتسبها من الاستخدام والعرف .

ومن الأمثلة القليلة التى نوردها هنا مايلى :

• ما يرويه ابن سلام فى كتابه « طبقات فحول الشعراء » عن النزاع المبكر

الذى حدث بين ابن أبى اسحاق والفرزدق ، حيث كان الأول يتابعه بالتخطئة والتصويب ، ويورد ابن سلام :

أن الفرزدق حين قال :

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائمنا تلقى وأرحلنا ... على زواحف تزجى مخها ريرِ

فقد قال له ابن أبى اسحاق : أسأت ، إنما هى (ريرِ) بالضم ، وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع ، وقد ضاق به الفرزدق ، فهجاه هجاء مرا .

● ويروى صاحب الأغانى خصومة مماثلة بين سيبويه وبشار حين عابه الأول فى بعض ما يقول ، فبلغ ذلك بشارا فقال : ويلى على ابن القصارين !! متى كانت الفصاحة فى بيوت القصارين ؟! دعونى وإياه ، فلما بلغ ذلك سيبويه بكى وجزع فقيل له ما يبكيك ؟! فقال : ما لى لا أبكى وقد وقعت فى لسان بشار الأعمى وانتهى الأمر بأن اعتذر أصحاب العالم النحوى العظيم عنه ، واستوهبوا من بشار عرضه

● ويروى أبو حيان التوحيدى موقفاً طريفاً من ذلك فيقول: وقف أعرابى على مجلس الاخفش فسمع كلام أهله فى النحو وما يدخل معه ، فحار وعجب وأطرق ووسوس ، فقال له الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ؟ ! قال : أراكم تتكلمون بكلامنا فى كلامنا بما ليس من كلامنا

● وما حدث بين المتنبى وابن خالويه فى مجلس سيف الدولة أشهر من يذكر فقد انتهى إلى مشاجرة مؤسفة سالت فيها دماء الشاعر المقهور .

* * *

هذه الروايات ـ وأمثالها كثير جداً ـ علائم تستوقف النظر ، وتلفت الفكر

إلى طبيعة العلاقة التى كانت بين منتجى اللغة ودارسى النحو ، وربما كان قول الأعرابى للأخفش « أراكم تتكلمون بكلامنا فى كلامنـــا بما ليس من كلامنا » — على بساطته وسذاجته وعفويته — عميق المغزى والدلالة على التصدع الذى حدث بين الكلام فى النحو وكلام العرب من جهة ، وعلى الروح التى سيطرت على دراسة النحو من جهة أخرى ، روح الفلسفة والمنطق والمجادلات الذهنية الحادة التى لا تفيد شيئا ذا قيمة .

ثانيا : أحس النحاة قديماً بالعبء الفادح الذى حملوا أنفسهم عليه وأرادوا أن يحملوا الناس عليه أيضاً ، إذ لم تستطع عقول المتعلمين الغضة أن تستوعب النحو كما شاء له النحاة أن يكون فروضا ومجادلات وقضايا منطقية وفلسفة ذهنية عميقة ، فاصطدموا بالنفور والإعراض عن بضاعتهم المختلطة المضطربة ، وتنبهوا إلى ضرورة التيسير على المتعلمين من الناس العاديين والصغار الناشئين — تماماً كما هو الأمر فى هذه الأيام — وإلى ضرورة مخاطبة الناس على قدر عقولهم بعد أن أوغلوا فى التعقيد والإغراب .

وكان من نتيجة ذلك أن ألفت قديما مختصرات كثيرة فى النحو ، بدأت بالكسائى الذى ألف كتابا للمبتدئين سماه « المختصر الصغير » وهو الكتاب الذى نقل إلى الاندلس فى نهاية القرن الثانى واكتفى الأندلسيون به — بعد أن نقلوه — ما يقرب من قرنين الزمان ، وتوالت بعد ذلك المختصرات التى تطالعنا بها مصادر الكتب والفنون ، مثل « مختصر النحو » للجرمى (٢٢٥ ت) ومختصر ثان لأبى موسى سليمان بن محمد (ت ٣٠٥) وثالث للزجاج (ت ٣١٠) ورابع لليزيدى محمد بن عباس (ت ٣١٣) وخامس لأحمد بن الحسن (ت ٣١٧) ثم « التيسير فى اللغة والنحو » لابن مقسم (ت ٣٥٣) كما ألف أبو على الفارسى فى القرن الرابع « البصريات » و « الشيرازيات » لنفس الغرض ، كما اختصر أبو حيان الأندلسى النحوى (ت ٧٤٥) كتاب «المقرب» لابن عصفور الأشبيلى .

وعلى الرغم من أن معظم هذه الكتب لم يصلنا فإنه من المؤكد أن هذه المختصرات والميسرات وغيرها إنما كانت استجابة - ربما اضطرارية - لما دعت إليه روح الرغبة الحقيقية للمتعلمين والناطقين للغة أن يجدوا لديهم ما يمكنهم أن يفهموه ويستخدموه من مسائل النحو لخدمة اللغة بعيداً عن التعقيد والاضطراب .

(٢)

تلك قضية النحو فى إطارها الفكرى قديما ، تركة مثقلة ، ورد فعل عنيف قوامه الرفض والنفور والسخرية أحيانا عند الناطقين باللغة والمتعلمين للنحو وهى فى هذا الإطار نفسه واجهتنا وما زالت تواجهنا فى الوقت الحاضر .

ولو قمنا بعمل بحث ميدانى اجتماعى عن نظرة المتكلمين بالعربية إلى النحو ودراسته ، بأن لاحظنا ما يحدث عمليا بين الطبقات الاجتماعية المختلفة سواء بين السواد الأعظم من الشعب من فلاحين وعمال أو الطبقات التى هيئت لها فرص الثقافة والتعليم فى العلوم التجريبية أو الإنسانية ، فإننا من خلال هذا الواقع وملاحظته سنجد ما يلى :

أولا : الغالبية الكبرى التى نطلق عليها « العوام » تحس إحساسا غامضا مبهما أن استخدام الفصحى فى مخاطبتهم أمر غير مألوف لهم ، بل هو سخرية منهم ، ولذلك يقابلونه فى مواقف المخاطبات العادية هذه بالتحدى والعداء وهم كذلك يربطون بين هذا الإعراب عليهم بالفصحى وبين النحو — لا أدرى لماذا ؟؟ — فإذا جانب إنسان التوفيق فى مراعاة المستوى الاجتماعى فى مخاطبة العامة ، فتحدث بكلمة عربيه فصحى فى أحد المواقف العادية معهم ، كان عرضة للسخرية المرة واصطدم بالرد الشائع الذى نسمعه منهم كثيراً وهو (يتكلم بالنحَوى - بفتح الحاء) وربما صاحبت هذه العبارة حركات باليد واللسان

وربما ترتب عليها الإخفاق فى قضاء حاجته التى كان من أجلها الكلام .

والإحساس بغرابة الفصحى فى المخاطبات العادية أمر معترف به لغويا. ذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية تختلف باختلاف المستوى الاجتماعى الذى ترد فيه فإذا حدث الإغراب بالفصحى فى الموقف العادى على الرجل العامى ، فليس من الغرابة أن يكون رد الفعل لديه هو التحدى والسخرية ، لكن الغريب حقا هو هذا الارتباط فى إحساس العامة بين النحو وبين موقف السخرية والرفض ! !

وعلى كل حال فليس هذا مما يدخل فى الاعتبار فيما نحن بصدد رصده من رد الفعل تجاه النحو ، إذ النحو من خصائص الفصحى التى تستعمل فى مستويات فكرية أرقى من الحياة العادية .

ثانيا : المثقفون فى العلوم التجريبية من طب وهندسة وكيمياء وغيرها وهؤلاء قد مروا حقا فى دراستهم العامة باللغة العربية ونحوها وصرفها ، ولكن رصيدهم منها رصيد ضعيف للغاية ، أو بعبارة أدق : رصيدهم من استعمالها أضعف من الوصول إلى مستوى التمكن والإفهام ، فيندر أن تجد بينهم من يجيد استعمال العربية فى التعبير عن أفكاره، ويندر أكثر من ذلك أن تجد من يستعملها ينطقها بصورة صحيحة — أدنى درجات الصحة — على حسب مقتضيات النحو وقواعد العربية، وإحساسهم بهذا الضعف يغطيه ويسوغه عندهم «اللامبالاة» أحيانا والسخرية أحيانا أخرى من النحو ودراسته ودارسيه ، بل ومن الفصحى عموما. وليس من النادر أن تسمع فى كلامهم الخلط المتعمد بين لغة عامية ركيكة وألفاظ وتعبيرات أجنبية غريبة للتعبير عن أفكارهم، سواء فى مواقف الحياة العادية أم فى الاستعمال العلمى الجاد ، وقد عاونتهم طبيعة دراستهم التى تعتمد فى الغالب على اللغات الأجنبية فى الدراسة والتأليف على اتخاذ هذا الموقف الذى قوامه «اللامبالاة» والسخرية والضعف .

ثالثا : المثقفون ثقافة إنسانية تخصصوا فيها ، كالقانون أو الاقتصاد أو التاريخ أو اللغة أو الأدب ، وفى هذا المستوى نجد منهم كثيرين مخلصين حقا فى رغبتهم العميقة لإجادة اللغة العربية ونحوها وصرفها ؛ لاستخدامها فى التأليف والقراءة والحديث الجاد بمستوياته المختلفة ، ولكن من الحق أيضا أنهم لا يستطيعون ذلك ، ومن الحق كذلك أن المسئولية عن إخفاق هذه الرغبة تعود فى جزء كبير منها إلى أسباب اجتماعية وسياسية مرت بها حياتنا العربية فى العصر الحديث ـ لا مجال هنا لذكرها ـ ولكن السبب الأكبر للإخفاق فى استخدام اللغة على مقتضيات النحو وأساليب الفصحى ـ وبخاصة بعد أن زالت الآن الأسباب الاجتماعية والسياسية المعوقة ـ يعود إلى ما نحن بصدده من فشل التقريب بين تركيبتنا النحوية كما ورثناها وبين تلقى الدارسين لها بصورة سهلة ميسرة .

وليس من النادر أن تجد فى هذا المستوى مظاهر من اللحن والخطأ تدعو إلى الغرابة والدهشة ، ليس من النادر مثلا أن تجد ممن يتعاطون الإنتاج الأدبى — بكثرة هذه الأيام — من لا يستطيع أن يقيم عبارة واحدة كاملة صحيحة مضبوطة فى حديثه ، وليس من النادر كذلك أن تجد بين من يدرسون اللغة أنفسهم من يخطئون أخطاء بدائية ناشزا ، وتصطدم آذاننا دائما بأخطاء المذيعين والصحفيين الذين يقفون من الناس موقفا عاما فى المحادثة والكتابة ، بحيث يشك الإنسان فى أنهم قد أفادوا ـ حتى مجرد المبادىء العامة ـ فى دراستهم اللغوية التى هيأتهم لهذا الموقف الخطير .

ومن هذه النظرة الشاملة — المعتمدة على الاستقراء والواقع — للمستويات المتعددة للإنسان العربى المعاصر — يمكن أن نقول بصورة عامة : إن الشعور العام بين الناطقين بالعربية — من مستوى العوام حتى مستوى التخصص فى اللغة والأدب ـ تجاه قضية النحو وقواعد العربية فى الاستعمال والفهم هو ما سبق أن

قررناه فى بداية هذه الفقرة ، وهو الإحساس بالصعوبة الذى يؤدى بالبعض إلى النفور والرفض والسخرية ، لامن النحو وحده ، بل من اللغة الفصحى واستخدامها كلية حتى لدى المثقفين الذين يقدم لهم ضعفهم بل عجزهم عن إجادة الفصحى ونحوها مسوغا لتطرفهم ورفضهم .

(٣)

وعلى ذلك قامت حركات علمية متعددة فى العصر الحاضر تتناول هذه المشكلة الموجودة فعلا معتمدة على ما فى هذا الواقع نفسه لتقدم حلولا لمشكلة النحو ودراسة العربية ، واختلفت هذه الحلول اختلافا حادا ، إذ كان بعضهم متطرفا رفض المشكلة ، ودعا إلى اطراح النحو وقواعد العربية ، وكان البعض الآخر أقل منهم تطرفاً وأذكى طريقة ، إذ دعا إلى ما دعا إليه الفريق الأول لكنه حاول أن يتلمس لذلك سندا علميا يدعم به رأيه ، وفريق ثالث معظمه من المدرسين المعتدلين الذين لم يناقشوا وجود المشكلة أساسا بل اتجهوا مباشرة إلى تقديم مجهوداتهم الشخصية وما وسعته طاقتهم لتيسير ما هو عسير من مشاكل النحو العربى ، وتقديمه للدارسين فى صورة سهلة ، فوفقوا فى كثير من الأحيان وإن كان قد جانبهم التوفيق أحيانا ، ولا علينا من فريق آخر محافظ لا يخطر بباله حتى مجرد التفكير فى التغيير ، إذ هو سلفى منعزل عن الحياة وحيويتها !!

وسأتناول هذه الحركات الثلاث — بتركيز شديد تسمح به طبيعة هذا البحث — بنفس المستوى الذى دعت إليه واعتمدت عليه مغالطة أو علما أو تربية — مع مناقشتها على أساس موضوعى قدر الطاقة — لنتقدم بعد ذلك بما نعتقد أنه الحق فى هذه القضية المزمنة الخطيرة .

* * *

لقد ركز أصحاب الاتجاه الأول على اقتلاع جذور المشكلة كلية وهدم أساسها ، واتخذوا لأنفسهم «منهج الرفض المطلق» فلم يروا إلغاء الإعراب والنحو من اللغة العربية فقط ، بل رأوا إلغاء اللغة الفصحى عامة ، وقد تشكلت دعواتهم بأشكال متعددة ، مرة بالدعوة إلى العامية وإحلالها محل الفصحى ، ومرة أخرى بالدعوة إلى إبدال الخط العربى باللاتينى ليريحنا ذلك من مشاكل الضبط وقواعد الإعراب - كما اتخذوا لدعواتهم مسوغات ووسائل للتأثير بها فى نفوس الناس وإذاعتها بينهم ، مثل أن اللغة العربية غير علمية ، وهى السبب فى تعطيل قوة الاختراع عند العرب ، وأنها صعبة التعلم وبخاصة فى نحوها وصرفها اللذين قد يقضى الإنسان عمره فيهما ثم لا يجيدهما بعد ذلك ، وأن من الاضطراب والتمزق أن يكون للإنسان لغتان إحداهما للكتابة والأخرى للكلام — إلى غير ذلك من أسباب ومبررات .

ومن الحق أن نقرر أولا أن معتمد هذه الدعوات المتطرفة تركز بصورة أساسية على النحو العربى ومشاكله واضطرابه ، ذاك الذى يتعب الناس فى تعلمه وفيما يترتب عليه من ضبط أو لحن !!

ومن الحق الثابت تاريخيا كذلك أن مخترعى هذا الاتجاه ومؤلفيه فى الأصل - وإن لم تحفظ لهم حقوق الطبع بعد ذلك - لم يكونوا عربا ولا لغتهم الأصلية هى العربية ، بل كانوا من المستشرقين والأجانب ، وتابعهم فى ذلك - ربما بنفس الألفاظ والطريقة - بعض المصريين والعرب الذين لا شأن لنا هنا بدوافعهم وأهدافهم ، لأننا نقرر الحقيقة التاريخية والعلمية فقط .

فى سنة ١٨٩٢ ألقى مهندس الرى الإنجليزى « ولكوكس » محاضرة فى نادى الأزبكية بالقاهرة نشرت بعد ذلك فى إحدى المجلات القاهرية تحت عنوان «لماذا لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين » ؟ وأرجع ذلك لاستعمال اللسان العربى

المعرب ، وجاء فى كلامه « إن الحجاب بين المصريين وبين ترقى معلوماتهم إنما هو تسطير أفكارهم بهذا اللسان المهجور الخفى الصعب »

وفى سنة ١٩٠١ دعا «مستر ويلمور» - أحد قضاة الاستئناف بالقاهرة - إلى ترك الفصحى وإبدالها بالعامية ، واقترح أن تكون هذه العامية هى لهجة القاهرة على أن تكون كتابتها بالحروف اللاتينية ، ويعمم تعليمها فى المدارس ، وكان مما قاله «إن لغة الكتب لاينقن النطق بها إلا المتعلمون جيدا ، ولا معنى لأن توجد لغة للكتابة وأخرى للكلام »

وفى سنة ١٩٠٠ ألف المبشر « زويمر » كتابه : «جزيرة العرب مهد الإسلام» وقال عن اللغة العربية : « إنها لغة شائعة ، ولكنها شاقة جدا على الراغب فى تعلمها سواء فى أصواتها أو صيغ كلماتها أو نحوها » .

وفى سنة ١٩٢٩ ألقى المستشرق ماسينيون فى باريس محاضرة عامة حضرها عدد كبير من أبناء المغرب العربى ، هاجم فيها اللغة العربية ، ودعا إلى كتابتها بالحروف اللاتينية ، ورأى ذلك حلا لمشكلة الحروف وحركاتها ، وأهمها الشكل الإعرابى بالطبع .

تلك نظرة عامة وسريعة إلى أصحاب « اتجاه الرفض المطلق » من بعض المستشرقين والأجانب تجاه النحو خاصة والعربيه عامة .

وقد تابعهم فى هذا الاتجاه وأفكاره بعض المصريين والعرب !!

ومن هؤلاء « لطفى السيد » الذى دعا إلى تمصير اللغة العربية تحت ستار اللقاء بين الفصحى ولغة الناس ، وقال عن النحو والشكل الإعرابى « ليس الشكل من أصول اللغة بل هو أمر عرض لها بعد الإسلام خشية عليها من التحريف فى أواخر الكلمات ومبانيها .

وفى هذه الأيام أهمل الشكل بالمرة .. وإننا لسنا فى حاجة إلى إبطال الشكل وتغييره ، فقد ألغى من تلقاء نفسه .

وأسهم « قاسم أمين » فى هذه القضية كذلك ، ورأى أنه لا قيمة للنحو ولا للإعراب ، ويجب أن يطرح ذلك طرحا من لغتنا ، فأواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأى عامل من العوامل ، وبهذه الطريقة - وهى طريقة جميع اللغات الإفرنجية واللغة التركية أيضا - يمكن حذف قواعد الرفع والنصب والجزم والحال والاستقبال وغير ذلك .

ولست فى حاجة بعد ذلك إلى متابعة كل هؤلاء التابعين للأجانب والمستشرقين بالاستقصاء ، فالأستاذ «سلامه موسى» أشهر من أن ننبه على آرائه ، وأمامى كتاب «البلاغة العصرية واللغة العربية» وهو يردد الأفكار السابقة نفسها عن «لغة الكتابة ولغة الكلام » و « انتشار اللغة لسهولة نحوها والعكس بالعكس » و « الخط اللاتينى » و « الوقف بالسكون » و « إلغاء النحو والإعراب» ويقول « الإعراب فى لغتنا هو لعبة بهلوانية للذهن واللسان ، ولن نحسنها إلا بعد أن نربى عضلات قوية تستجيب بسرعة ، وكثيراً ما رأينا القـــارىء الذى يلتفت إلى الإعراب لا يفهم ما يقرأ وهو يعرب »

وسار فى نفس الاتجاه « الخورى مارون غصن » فى بيروت ، وكثير من أساتذة الجامعة الأمريكية فيها الآن ، حيث تطالعنا كتبهم بالأسماء الآتية «قواعد النحو على أساس جديد » و « نحو عربيـــة ميسرة » و « دراسات فى النحو » و « اللهجات وأسلوب دراستها » إلى غير ذلك .

نفس الأفكار ، نفس الاتجاه ، نفس الدعاوى ، كأنما قد تواصوا عليها وإن اختلف أسلوب العرض وتغيرت الوجوه والأسماء ، فأنيس فريحه فى كتابه « نحو عربية ميسرة » يقول نصا « الإعراب لا يتلاءم مع الحضارة ، نحن

نرى فى الإعراب ـ الإعراب فى أية لغة ـ بقية من البداوة ، و « لو أن الإعراب ضرورة للفهم والإفهام ، لبقى ولحافظت عليه جميع اللغات التى كانت معروفة ولكن لكونه غير ضرورى سقط . وقد جارت العربية المحكية سائر اللغات فى مجراها الطبيعى ، فهى من هذه الناحية حية نامية متطورة ».. « إن الإعراب عقبة فى سبيل التفكير ، ذلك مما لا نشك فيه ، وسقوطه من اللهجة المحكية ـ التى يقترح شيوعها ـ خطوة هامة نحو تيسير الكلام حتى يصبح الكلام طريقا ممهداً للفكر » ومعظم الدعاوى التى ترددت فيما سبق نجدها فى هذا الكتاب ..

ولعلى فى هذا العرض السابق لم أخرج عن قضية موضوعى فى النحو وتيسيره حيث اتخذت صعوبته وصعوبة تعلمه منطلقا لهذه الأفكار المتطرفة بمظاهرها المختلفة .

والملاحظة العامة التى أعلق بها على هذا الاتجاه هى: أن دعاواهم فى معظمها لا تعتمد على أسس علمية ذات قيمة ، بل هى فى معظمها أفكار سطحية انفعالية تتملق الجماهير وتستفزها بكلام براق خادع ، لا وزن له فى مجال الحقيقة والعلم مع صرف النظر عن النيات الأخرى التى تكمن وراء كل ذلك ـ مما لا مجال هنا لذكره ـ حتى إن رد الفعل أمام هذه الدعاوى لدى الجماهير العربية المثقفة كان أيضا « الرفض المطلق » كما اعتمدت هى أيضا على « الرفض المطلق »

* * *

أما الاتجاه الثانى فإنه ـ كما سبق ـ يتفق مع هذا السابق اتجاه قضية النحو لكنه حاول أن يستند إلى أسس علمية يبرر بها فكرته ، ليبدو فى مظهر الاعتدال والتعقل ، وأبرز من يعتد بهم هنا هو « هو الدكتور إبراهيم أنيس » وسأعرض فكرته باختصار شديد .

فى كتابه « من أسرار اللغة » تناول الموضوع تناولا هادئا طويل النفس

جيل العرض فتحدث عن نشأة الإعراب وتمكنه ثم تعقده وأن النحاة قد اتخذوه أو بالأصح اخترعوه ونسقوه ، وجعلوه حصنا لهم يؤكدون من خلفه لأنفسهم القوة المادية والمعنوية ، فقد صارت قواعده معقدة شديدة التعقيد ، وقد تفنى الأعمار دون الإحاطة بها أو السيطرة عليها ، وصرنا الآن ننفر منها لما اشتملت عليه من تعسف وتكلف ، بغّض إلى الكثيرين دراسة اللغة في العصر الحديث .

هذه الظاهرة ونظامها وقوانينها مخترعة إذن ومزيفة ، وكل هذا التراث المتضخم منها قام على أساس غير موضوعي وغير علمي، وليس من شأني فيما أنا بصدده أن أخوض في تفصيلات رأيه ومناقشته — فلذلك موقف آخر — ولكن ألخص اتجاهه العام فقط في عبارات قصيرة :

الأصل في الكلمات أن تشكل أواخرها بالسكون ، وهكذا كان الأمر في القديم، وتحريك أواخر الكلمات يكون لأسباب صوتية يدعو إليها وصل الكلام والذي يحدد الحركة قانونان صوتيان هما :

١ — إيثار بعض الحروف لحركة معينة كحروف الحلق مثلا التي تؤثر الفتحة

٢ — الميل إلى تجانس الحركات في الكتلة الكلامية الواحدة

باختصار : إن الإعراب عمل آلي يدعو إليه النطق المتصل في الكلام دون أن يكون وراءه معنى أو نظام مما جهد النحاة في تتبعه والتأليف فيه حتى دخلوا متاهات ضل فيها السالكون .

هذا الافتراض العلمي على الرغم مما فيه من جرأة يقف قاصراً أمام أهم ما لدينا من نصوص لغوية هي : الشعر والقرآن ، وإذا استطاع أن يفسر بعض الظواهر الجزئية ، فإن الكثرة العامة من هذه النصوص تخالفه تماما وتجافيه وهو بصفتيه هاتين ـ الافتراض والقصور عن تفسير النصوص العربية الصحيحة ـ

لا يحل لنا المشكلة الموجودة فعلا، وهكذا كان مصيره على الرغم مما أثاره ويثيره من مناقشات وجدل .

ما علينا !! فلنتناول الاتجاه التعليمى الثالث ، هذا الاتجاه المتواضع الذى لم يناقش أساس المشكلة ، بل اتجه إلى تقديم ما يراه من تيسير على المتعلمين ، وقد بدأ مع بداية هذا القرن ، وانتهى بقصة « المسند والمسند إليه » . . . ويا لها من قصة !!

(٤)

بدأت فصول هذه القصة فى السنوات الأولى من هذا القرن ، إذ ألف «حفنى ناصف» ومعه آخرون كتباً لتعليم قواعد العربية تحت عنوانى « الدروس النحوية» للمدارس الابتدائية و «قواعد اللغة العربية» للمدارس الثانوية، وقد اتبع فى ذلك طريقة الإجمال أولا ، ثم التفصيل ، ثم التفصيل الأكثر، على معنى أن الذى يعلم أولا هو نفسه الذى يعلم ثانيا مع اتساع فيه ، وهكذا بالتدرج ، والمادة العلمية الموجودة فى هذه الكتب تتناول الفعل وأحكامه ، ثم الاسم ، ثم الجملة بنفس الروح النحوية القديمة ، بل إن الطريقة نفسها قديمة ، اتبعها ابن هشام النحوى المصرى فى القرن السابع ، وأشار إليها ابن خلدون بقوله : ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب جملة ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما فى الصناعة من المتكرر فى أكثر أبوابها وسماه « المغنى فى الإعراب »

لم يكن فى هذا التيسير تغيير فى المادة ولا فى الطريقة إذن ، وقد استمر معمولا به حتى أواخر العقد الثالث من هذا القرن ، حين ألف «على الجارم» كتابه الشهير « النحو الواضح » للمدارس الابتدائية والثانوية ، وأهم ما يميز هذا الكتاب أمران :

(ا) أنه غير فى الطريقة ، إذ اتبع استقراء الأمثلة للخروج منها إلى الملاحظة العامة أو القاعدة

(ب) أنه لم يلتزم فيما يستقرأ من هذه الأمثلة شواهد النحو القديمة البعيدة عن روح العصر ، بل استخدم من الأمثلة النثرية والشعر ما انتقاه بروح الأديب الشاعر ؛ لجذب الانتباه ومخالطة الوجدان ، ليسهل على الدارس الوصول إلى القاعدة .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب قد ألف منذ زمن بعيد ، وانتهى العمل به فى المدارس بعد سنوات من تأليفه ، فإنه ما يزال ـ لهاتين الصفتين السابقتين ـ وسيلة ناجحة لتعليم النحو ، وتتوالى طبعاته حتى اليوم .

إلى هنا ، ولم يحدث تيسير فى المادة العلمية ، فهى نفسها مادة النحو القديم بمصطلحاته وأفكاره ، ولكن منذ سنة ١٩٣٥ بدأ التيسير فى المادة نفسها دون المصطلحات ، وبدأ الأمر هينا أولا باعتماد أصحابه على الارتباط ـ ولو بأدنى الأسباب ـ فى تيسيرهم بآراء النحاة الأقدمين ، على أن يكون فى ذلك نوع من التخفيف على الدارس وفهمه ، ومن أمثلة ذلك :

• فى الآية القرآنية (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) يرى جمهور النحاة أن الفعل (يتبين) منصوب (بأن) مضمرة بين (حتى) والفعل ، ومن رأى بعض النحاة أنه منصوب بعد حتى بلا إضمار ، وهذا ما أخذ به الميسرون .

• المستثنى التام المنفى فى مثل قول القرآن (ما فعلوه إلا قليل منهم) فيه وجهان لدى النحاة النصب على الاستثناء والرفع على الإتباع ، وقد اختار الميسرون وجهاً واحداً منهما — وهكذا فى كثير من مسائل النحو .

فهذا تيسير فى المادة فى حدود الصلة بالآراء القديمة ، أو بعبارة أخرى : هو تيسير حذر اعتمد على اختيار الأسهل فيما هو موجود فى الكتب النحوية ولكنه لم يغير شيئا من المصطلحات التقليدية المتعارف عليها .

* * *

وهكذا ظل الأمر حتى سنة ١٩٥٨ - إن لم يخطئنى التاريخ - وفى هذه الأثناء ألف الأستاذ « إبراهيم مصطفى » كتابه « إحياء النحو » الذى اتخذ أساسا للطريقة المشهورة « المسند والمسند إليه » والتى لم تقتصر على التغيير فى المادة فقط ، بل غيرت أيضاً المصطلحات ، وطبقت فكرتها فى كتاب آخر هو « تحرير النحو العربى » وعلى أساسها كانت الكتب التعليمية المدرسية .

وسأقدم فكرة موجزة عن هذه الطريقة التى مايزال دويها فى آذاننا ، لنخلص بعد ذلك إلى الرأى فى هذا الموضوع .

لقد قامت هذه الطريقة على أسس اجتهادية أهمها :

• إن حركات الإعراب فى الكلام العربى ليست أثراً لعامل من العوامل بل هى دوال على معان فى تأليف الجمل وربط الكلام .

ويتلخص هذا فى أمور ثلاثة هى :

الضمة علم على الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يتحدث عنها ويسند اليها

الكسرة علم على الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دلالة لها على شىء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب .

وإلى هنا قد يبدو الأمر سهلا وهينا ومقبولا أيضا ، ولكن صاحب الرأى

حين راد تطبيق فكرته على مسائل النحو العربى كلها اضطر إلى جهد عقلى كبير يحتاج لجهد مماثل فى الفهم والتطبيق .

فقد أراد أن يجمع تحت اسم (المسند إليه) كل شىء أسند إليه مثل المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم (إنّ) والمنادى وغيرها ، واضطر تبعا لذلك أن يتلمس لذلك وسائل تعسف فيها أحيانا - وبخاصة لما ليس شكله الضم فى اللغة - وبدت غريبة على الطريقة التقليدية المألوفة ، ومن أمثلة ذلك (اسم إن) والمنادى وغيرهما فى كلام طويل ليس هنا مجال ذكره - وكذلك فعل فى اصطلاحه (المسند) الذى جمع حوله الفعل والصفة والخبر، واضطره اطراد قاعدته من افتراضه أن (المسند) يجب أن يكون بطريقة واحدة إلى تلمس وسائل اعتبرت أيضا غريبة ، وذلك كإهمال الضمير المستتر ، وجعل الضمائر فى الفعل إذا تأخر عن الفاعل علامات فقط للنوع والعدد ، وليست أسماء كما درج على ذلك النحو التقليدى .

وفى اعتباره الكسرة علامة للإضافة ، غير أيضا مصطلحات مألوفة، كتسمية حروف الجر حروف الإضافة، وقوله: الإضافة تكون للأفعال كما تكون للأسماء .

كذلك سمى المنصوبات كلها «مكملات»

وليس من شك فى أن الأستاذ « إبراهيم مصطفى » كان شريف القصد نبيل الهدف ، وأن عمله هذا يدل على حيوية عقله واجتهاده ، كما يدل أيضا على طول النظر فى النحو سنين طويلة حتى أطلق عليه الأستاذ العقاد لقب « سيبويه العصر »

وبعد أن تهيأت له فكرته وفلسفته الخاصة قام بمجهود كبير لتعترف بذلك الهيئات المتخصصة ، وتطبقه فى التعليم ، وفعلا نال اعتراف المجمع اللغوى بذلك فى سنة ١٩٤٥ ، ثم أجهزة وزارة التربية والتعليم بعد ذلك سنة ١٩٥٧ وما بعدها

وتحقق له ما أراد ، فطبقت طريقته فى المدارس الإعدادية والثانوية ، ولكن لم يقدر لها البقاء أكثر من ثلاث سنوات ، فصادفتها صعوبات وعقبات تربوية وقومية أكثر منها علمية .

ذلك أن هذه الطريقة فى محاولتها جمع مسائل النحو المتعددة فى إطار فكرتين أو ثلاث قد اصطدمت بمستوى الطلاب القاصر الذى يعجز عن التجميع والتجريد والإحاطة بالمسائل المتعددة فى إطار فكرة واحدة .

كما أن تغيير مصطلحات النحو المتعارف عليها من فاعل ونائب فاعل ومبتدأ وخبر وغيرها إلى مصطلحات أخرى كالمسند إليه والمسند والمكملات وحروف الإضافة اعتبر أمراً خطيراً هز الوجدان العربى بصورة رهيبة - وبخاصة أنها طبقت فى عهد الوحدة بين مصر وسورية - ناهيك بسدنة التراث القديم الذين تنادوا من أرجاء الوطن العربى ، وتواصوا فى المؤتمر الذى انعقد بالقاهرة سنة ١٩٦١ على إسقاط جهد الرجل وطريقته ، فسقطت !! وعاد الأمر إلى ما كان عليه من قبل ذلك .

(٥)

والآن ما هو الحل ؟!

إن قضيتى الفكرية التى التزمتها فى كل الفقرات السابقة لهذا الموضوع هى : التصدع القائم بين القواعد واللغة ، أو بعبارة أخرى : بين علم النحو واستخدامه عمليا فى النطق والتعلم ، وقد تابعت مظاهر هذه القضية فى تراثنا ، وفى المستويات الاجتماعية المتعددة للناطقين بالعربية ، ثم فى موقف الدارسين منها على اختلاف مللهم ونحلهم .

ولكن المشكلة ما تزال قائمة !! فما هو الحل ؟؟

فى رأيى أن الحل فى وقتنا الحاضر ذو شقين :

الأول : يتعلق بالظروف القاسية التى أساءت وما زالت تسىء إلى « نحو » اللغة العربية خاصة دون لغات العالم ، فإن هذه الظروف قد كونت طبقة عازلة سميكة ومدمرة تحول بين رغبة الفهم والفهم نفسه ، وأقامت حاجزاً معوقا يمنع الالتقاء المتسامح بين طرفى القضية من الدارسين ومادة الدراسة .

الثانى : يتعلق بمادة الدراسة نفسها ، وذلك لتصفيتها مما خالطها من أفكار دخيلة عليها والاعتماد فى ذلك على الروح العلمية التى يمكن أن نفيدها من علم اللغة الحديث للقيام بهذه التصفية على أساس منهجى محدد ، ثم الطريقة العلمية التى نقدمها بها إلى الدارسين فى مستوياتهم المختلفة دون أن يصطدم ذلك بامتداد تراثنا الثقافى عبر الزمن ، ولا بامتداد وحدة فكرنا القومى المعاصر كله عبر المكان .

ومن الناحية الأولى ينبغى أن تطرد من حياتنا تماما تلك الدعوات الانهزامية التى ترتفع بين الحين والحين لتشكك فى لغتنا وترميها بالتحجر والجمود ، وتصف نحوها بالصعوبة والتعقيد والتى يقوم بها أحيانا - مع الأسف - بعض من يستمع الناس لهم إذ وضعتهم الظروف منهم موضع الرواد والموجهين ، فهم - وإن لم يحققوا بدعواتهم تلك ما يهدفون إليه منها - يسيئون إلى قضية اللغة ودراستها أكبر الإساءة ، إذ يضعون أمام أذهان الناس ووجدانهم وجهاً آخر مظلما للقضية اللغوية ، مع أن القضية ينبغى ألا يكون لها سوى وجه الحرص على هذه الأداة الاجتماعية الرائعة ، نعبر بها عن ثقافتنا وتفكيرنا وشعورنا ، تلك النغمات النشاز التى من هدفها التشويش لا الإصلاح والتعويق لا التقدم نغمات ينبغى لها أن تصمت ، فهى غير عملية من ناحية ، وهى من ناحية أخرى لا تقدم للأمة غير التشكيك والتشاؤم والبلبلة الفكرية ، فمن الذى يتصور أن الأمة العربية

ستكتب باللاتينية أو تصطنع العامية ؟؟ إننا يمكن أن نتصور ذلك إذا صح لنا أن نتصور أن الإنسان يستطيع أن يغير جلده ومقوماته النفسية والفكرية !!

وهناك أمر ثان ينبغى أن يقرر وأن يشيع هو : أن لكل لغة من لغات العالم نحوها الذى يعبر عنه بطريقة تأليف جملها وكلماتها والوسائل الشكلية التى تعبر بها تلك اللغات عن وظائفها النحوية من ترتيب الكلمات أو الإعراب حسب العرف الذى اختارته اللغة وجاء نظامها عليه ، وأن « النحو » فى اللغات الأخرى ليس من السهولة إلى الحد الذى يدرسه به الدارس دراسة مترفة تعتمد على التدليل والتيسير ، بل إنه ليدرس باهتمام بالغ دون أن تقابله روح الاعتراض والتذمر التى أصبحت عادة من عاداتنا الخلقية الرديئة ، والتى استتبعها - وما يزال - الاستجابة الذليلة للتيسير .. ثم التيسير .

ولنأخذ الكتب اللغوية الانجليزية مثالا لهذه الفكرة ، فالمطولات التى تدرس اللغة وقواعدها فيها من الدقة والتفرع - بل ومظاهر الشذوذ - ما يجهد الدارس المتخصص فى معرفته والإحاطة به ، ومع ذلك لم يسمح لروح التدليل أن تفرض على علمائها مايعانيه علماؤنا من هذا الخلق الردىء ، والذى هو أصلا نتيجة التعود الخلقى قبل أى شىء آخر . انظر فى الإنجليزية مثلا :

(١) Sapir, Language, An inroduction to Study of Speech.

(٢) Bloomfield, Language

وأمر آخر أشرت إليه فى هذا الموضوع سابقا ، وهو الروح الاجتماعية التى مازالت تنظر شزرا إلى النحو وقواعده ودارسيه ، وهذه الروح وليدة ظروف عصيبة مرت بها لغتنا القومية فى القديم والحديث وأثر نفسى باق انعكاسا لظروف التخلف والانحدار التى منيت بها الأمة العربية نتيجة الاستعمار والجهل ، وأعتقد

أن هذه الروح فى طريقها إلى الزوال قريبا بعد التغيير العام الذى وجه أوضاعنا السياسية والاجتماعية والقومية فى طريق سليم ، إذ بدأت الأمة العربية تبحث عن ذاتها ومقوماتها الأصيلة بعد أن افتقدت ذلك من زمن طويل سمح لبعض الأفكار البغيضة أن تعيش وتتعنكب !!

وهناك أمر آخر ينبغى أخذه مأخذ الجد وهو « القدوة الحسنة فى النطق » تلك التى يتسع مداها فيمن يقفون من الشعب موقف المخاطبة العامة ، وأعنى بذلك أجهزة الاعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون حيث نسمع ونقرأ أخطاء سافرة فى مبادىء النحو والصرف ، وإن الإنسان ليدهش حين يقارن بين بعض المذيعين الأجانب الذين يتحدثون العربية ، فيسمع صياغة متقنة سليمة : وبين المذيعين فى الإذاعات العربية حيث تكثر أخطاؤهم بطريقة منفرة مزعجة - ومثل ذلك تماما ما يحدث فى قاعات الدرس والمحاضرات مما ينبغى أن يتحقق له مستوى معقول فى مراعاة المبادىء العامة للنطق الصحيح ، وما زال يرن فى أذنى وأنا طالب صغير ماكان يكتبه وينطقه لنا مدرس الرياضة (ينطبق المثلثين على بعضهما تمام الانطباق) ويضغط على كلمة (المثلثين) ضغطا شديداً كأنما يؤكد به الخطأ فيها .

وما دمنا نأخذ الموضوع مأخذ الجد فأقترح أن يكون فى كل تلك الأجهزة مراقبون لغويون من أساتذة الجامعات والمتخصصين ، تكون مهمتهم التوجيه اللغوى والتثقيف والتنبيه على نماذج الأخطاء .

بهذه الأمور الأربعة : إسكات المشوشين الذين يسيئون للغة ودراستها - ورفض روح التدليل فى تعلم قواعدها - وتبدل النظرة الاجتماعية التى ستحدث تلقائيا بفعل ظروفنا الجديدة - ثم القدوة الحسنة ، يتهيأ لنا بحق مناخ العمل المجدى لكل تسهيل وتيسير .

أما الشق الثانى من الحل الذى يجاله المادة النحوية نفسها ، فيعتمد على الخطوط العامة الآتية :

أولا : الاعتماد على المنهج اللغوى الحديث فى التفكير فى اللغة وفى تصفية النحو مما عابه من خلط وأفكار دخيلة فلسفية ومنطقية .

وليس هذا موضعى لأخوض فى تفصيلات هذا المنهج ، ولكنى فقط أقدم بعض أسسه التى يمكن أن نفيد منها فى ذلك .

• يعتمد هذا المنهج على دراسة اللغة دراسة تنبع من اللغة وتعود للغة أيضا دون السماح لأية أفكار أخرى غير لغوية أن تتدخل فى هذه الدراسة .

• قيمة التفكير المعتمد على هذا المنهج تقوم أساسا على مبادئه العامة التى تقدم روحا جديدة للبحث والنظر ، وتناول النصوص لتحليلها كما تنطق فعلا على مستوى الأصوات والحروف وبنية الكلمة والتركيب والدلالة ، فهو يعتمد على هذه المبادىء المنهجية لا على اجتهاد فرد من الأفراد يجوز على تجربته الخاصة الصواب والخطأ كما حدث فى التيسيرات التى قامت على الأساس الأخير

• من مبادئه الهامة أنه يفرق بين منطق اللغة ومنطق أرسطو المعروف بالمصطلح الأوربى Logic ، وهو يعاضد الأول ويرفض الثانى ، وبذلك تتضح قيمته فى التفكير فى النحو الذى جنى عليه المنطق الأخير .

• يرفض هذا المنهج التخريجات النحوية والفضول والماحكات والتخيل والظنون ، إذ يستقرىء اللغة فى حدود نصها لا ما يتخيله الذهن منها ، وبذلك يبدو دوره فيما امتلأ به كتاب النحو العربى من هذه الأمور .

• من مبادئه الاعتراف بالاستقراء لا بالقياس ، والاستقراء يؤدى إلى

« الملاحظة العرفية العامة » لما يستقرأ ، وبذلك يخفف كثيراً من حدة الأقيسة التى فرضت سلطانها فى دراسة النحو ووقفت فى وجه تطور اللغة

• من مبادئه كذلك البحث فى العلاقات بين الظواهر اللغوية والصفات والظروف التى أوجدتها دون البحث عن غاياتها، وفى ضوء ذلك تتضح ضرورة إسقاط العلل والمهاترات الجدلية التى ضخمت كتاب النحو العربى دون فائدة

• يهتم هذا المنهج فى المقام الأول بالبحث فى اللغة عن الشكل والوظيفة المستقرأة بالفعل لا المتخيلة فى العقل ، وفى ضوء ذلك يتضح ما ينبغى إسقاطه من التأويلات الغريبة التى ضخمت كتاب النحو العربى وعقدت دراسته .

وليس فى الإمكان فى موضوعى هذا أن أزيد ذلك تفصيلا (انظر كتابى : أصول النحو العربى)

ثانيا : هذه التصفية التى تقوم على أساس المنهج اللغوى الحديث ينبغى لها ـ فى الوقت الحاضر على الأقل ـ أن تكون عملية ، بأن تحافظ على مصطلحات النحو وتقسيماته رعاية للجانب الثقافى من حياتنا ، وكذلك موقف العالم العربى كله من ذلك ، حتى لا يكون مصيرها الفشل .. ثم الرفض .

هى فقط وسيلة منهجية فيها غنى علمى تستمد أسسها من الدراسات اللغوية الحديثة التى قوامها : دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها ، يقوم على أساسها التصفية والتنقية إلى أن يمكن تطبيقها تماما .

ثالثا : يتدرج التطبيق على أساس ذلك ـ مع مراعاة رفض التدليل والتيسير المخل ـ لتقديم أبواب النحو ومسائله فى مستويات متعددة للمتخصصين فى اللغة ـ ثم المحتاجين إليها فى حياتهم العملية فى الفروع الإنسانية الأخرى كالقانون

والسياسة والإدارة والتأليف - ثم التثقيف العام فى المدارس العربية على اختلاف مستوياتها .

وبعد

فلعل هذا الموضوع قد أفلح فى توضيح قضية النحو العربى - نظرا وتطبيقا - فى مظاهرها المختلفة تاريخيا واجتماعيا وعلميا - مرتبطا فى الأمرين الأخيرين بواقعنا المعاصر - وساهم إيجابيا فى تقديم تخطيط عملى لما ينبغى أن نسير عليه فى الحاضر والمستقبل .

البلاغة العربية بين منهجي اللغة والأدب

(١)

البلاغة العربية بعلومها الثلاثة — البيان والمعاني والبديع — جانب مهم مما ورثناه من ثقافتنا العربية القديمة، ولقد جاءتها هذه الأهمية من سمات القداسة التي تعودنا أن نضيفها — دون تثبت أو تقويم — على كل ما جاءنا من تراثنا القديم، وهكذا ظلت علوم البلاغة إلى اليوم تفرض على عقولنا هذه الأهمية التي تنبع من القدم أكثر مما تنبع منها نفسها ومن مسايرتها لروح التطور اللغوي والأدبي الذي يفرض علينا مسايرته والإفادة منه إفادة حقيقية يمكن استخدامها في مجال الواقع المتطور باستمرار، والذي يفرض علينا مواجهته بأسلوبه سواء في مجال النقد أم في مجال الإنتاج الأدبي.

ولقد أحسست وأنا أتلقى دراسة علوم البلاغة - كما أحسّ بذلك كثيرون غيري - أن هذه الدراسة لا تفيدنا فكريا ولا وجدانيا، ولا تنمي ثقافتنا أو شعورنا، وأن الموضوع كله صناعة ذهنية تدور في إطار تجريدي بعيد تماما عن متطلبات العصر وروح الأدب، إذ تتجه الدراسة البلاغية - كما هي عليه الآن - إلى إيراد قواعد نحفظها عن «مقتضى الحال» و«التشبيه المفرد والمركب» و«المجاز» و«الاستعارة التمثيلية» و«الكناية» و«الخبر

والإنشاء » و « الفصل والوصل » و « الإيجاز والإطناب والمساواة » وغير ذلك من الأبحاث التى تدور فى إطار الصناعة البلاغية ، وهى مشهورة ومتداولة .

وأكبر دليل يحسه الدارس عن تمكن « الصناعة » فى هذه الأبحاث هو تجمد الأمثلة والشواهد فيها ، إذ أن كتب البلاغة ـ حتى ما ألف حديثا فيها ـ تكرر الأمثلة نفسها التى أوردها علماء البلاغة السابقون ، الأمثلة التى اعتمد عليها السكاكى منذ القرن السادس والسابع الهجريين ، وتابعه فيها دارسو البلاغة وشارحوها حتى العصر الذى نعيش فيه ـ وهذه ظاهرة لا نجدها فى علوم البلاغة فقط ، بل نجدها كذلك فى كثير من الدراسات التى تجمدت عند وضع معين مثل الدراسات النحوية والفقهية القديمة ـ وهذا يشير بدوره إلى عيب خطير فى دارسى البلاغة والباحثين فيها ، إذ لم يتوقف أحدهم ـ إلا الأقلون ـ ليتساءل عن قيمة هذه الدراسة فى ذاتها ؟؟ أو عن قيمتها فى ارتباطها بالواقع العلمى فى الدراسات الأدبية أو الإنتاج الأدبى الدائم التطور والاستمرار ؟؟ « فلم تعد بلاغتنا تساير التطور الجديد فى أساليبنا التعبيرية ، حتى كادت تصبح تاريخا فقهيا للغة فى بعض العصور الأخرى ، بدلا من أن تبقى علما متطوراً يخدم اللغة ويعكس أحوالها ويسجل مراحل نموها ، والواقع أن بلاغة أية لغة ينبغى أن تبقى علما مطاطا قابلا للنمو معها ، وإلا بعدت الشقة بينهما ، وانحط شأن البلاغة(١)» وهذا ما حدث للبلاغة العربية إذ استمرت الدراسات الأدبية واللغوية تتطور وبقيت البلاغة تتفرج ـ بفعل ما سنبينه من عيوب فيها ـ فبعدت الشقة بينها وبين غايتها ، وراحت تمضغ نفسها فى تلك القواعد الذهنية بشواهدها الصناعية .

وهذا البحث محاولة نتلمس فيها تاريخ الدراسات البلاغية بصورة مجملة

---

(١) قضايا الشعر المعاصر ص ٢٤٠ .

ثم أهداف علوم البلاغة العربية ـ بعد أن تجمدت ـ كما قررها البلاغيون القدماء والمحدثون أيضا ـ ثم نحاول معرفة العيوب المنهجية التى بعدت بدراسة البلاغة عن أن تؤدى دورها الحقيقى فى تفسير الأدب وتذوقه ، ومنها وفيها يمكن سر الجفاف والعقم اللذين منيت بهما هذه الدراسة ، وبذلك قصرت عن تأدية دورها فى تفسير النصوص وتذوقها وتمثل عناصر الجمال أو العيوب فيها — وأخيرا أتقدم بما أعتقد أنه الحق فى تقييم هذه التركة البلاغية ، وذلك بمقابلة أهم مباحثها بمناهج دراستنا الحالية للغة والأدب ، لنضع هذه المباحث فى مكانها الذى يجب أن تكون فيه ، لتخرج عن جمودها التقليدى من ناحية ، ولتؤدى دورها ـ دراسة وعملا ـ فى موضعها الحقيقى من ناحية أخرى ... وما علىّ أن أكون مصيباً أو مخطئا فى ذلك ، فإنه ـ على كل حال ـ رأى يستند إلى دراسة علمية متطورة فى اللغة والأدب وربما قد جانبنى فيه التوفيق ، ولكنى مجتهد !!

(٢)

لقد مرت الدراسات البلاغية قبل «السكاكى» بمستويات مختلفة من حيث الهدف والكيفية ، ذلك أن هذه الدراسات قد نشأت أولا ـ شأنها شأن غيرها من العلوم العربية ـ لخدمة القرآن الكريم ومحاولة التعرف على ما فيه من المفردات والأساليب الغريبة ؛ باستقراء ذلك وتصنيفه ، ويوضح هذه الحقيقة أن أول أثر بلاغى بين أيدينا هو « مجاز القرآن » لأبى عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١) ثم استمرت هذه الجهود العلمية المرتبطة بالقرآن بعد ذلك فى القرون الثلاثة التى تلت مجاز أبى عبيدة ، وكلها محاولات لفهم القرآن ومعرفة سر إعجازه ـ فعلى طول هذا الطريق تطالعنا كتب مثل « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ت ٢٧٦) و« النكت فى إعجاز القرآن » للرمانى (ت ٣٨٤) و « إعجاز القرآن » للباقلانى (ت ٤٠٣) وغير ذلك من المجهودات الطيبة التى إن لم يحددها علم منظم أو تفكير مقنن فإنه يجمعها كلها أنها تتجه إلى ذلك الأثر الخالد ـ القرآن ـ فى محاولات متتابعة

لدراسته ، وكانت هذه الدراسة فى مجملها ذات طابع عام متناثر ، ترتبط بالجزئيات أكثر من ارتباطها بالنص الكامل ومحاولة تحليله وتفسيره وحدة واحدة ، للانتهاء من ذلك بقضايا فنية عامة يعتد بها فى النص القرآنى وفيما عداه من النصوص الفنية الأخرى ، كما رأينا ذلك لدى بعض الدارسين فى العصر الحديث من دراسة « التصوير الفنى فى القرآن » و « مشاهد القيامة فى القرآن » وغيرهما .

وفى الوقت نفسه قامت دراسات بلاغية أخرى لم تكن ذات صيغة دينية بل كان لها استقلال فى موضوعاتها وأهدافها اختلفت مستوياته على مدى الزمن وبدأت هذه الدراسات مبكرة أيضا بصحيفة بشر بن المعتمر (ت ٢١٠) ومتجاورة مع الدراسات البلاغية القرآنية السابقة ، وظلت متجاورة معها طوال القرون الثلاثة التالية للصحيفة المذكورة مع اختلاف نموها وقيمتها فى كل قرن على حدة .

فى القرن الثالث الهجرى اختلطت الدراسات البلاغية بدراسات أخرى غير أدبية ، ضمتها كتب عامة موسوعية الطابع ، أهمها « البيان والتبيين » للجاحظ (ت ٢٥٥) والكامل فى اللغة والأدب للمبرد (ت ٢٨٥) وهى كتب غير مختصة فى موضوعاتها ولا فى هدفها العام ؛ إذ تحوى أخباراً وأشعارا ودراسات فى البلاغة وغيرها من مسائل الأدب واللغة .

وفى القرن الرابع اختلطت دراسات البلاغة بالدراسات النقدية القديمة وكأنما الهدف هو الحديث عن الأدب بصورة عامة ، كما نجد ذلك فى « عيار الشعر » لابن طباطبا (ت ٣٢٢) و « نقد الشعر » لقدامة ابن جعفر (ت ٣٣٧) وتنبع قيمة هذه الدراسات - على ما فيها من عيوب - من اعتمادها - ولو نظريا - على النصوص الأدبية ، ومن تخصص مصطلحاتها التى كانت عامة فيما سبق .

وكان أقصى مدى وصلت إليه الدراسات البلاغية ـ قبل السكاكى ـ فى القرن الخامس الهجرى على يد عبدالقاهر الجرجانى (ت ٤٧٤) فى كتابه (دلائل الإعجاز) ففيه قدرة فنية عالية لفهم النصوص الأدبية وتحليلها متكاملة ، وعناية بدلالات الألفاظ وإيحاءاتها مرتبطة بالإحساس العام بالنص ومدلوله ـ وهذا لم يحدث فيما سبق من دراسات ـ كما يغلب فيه التطبيق على نصوص القرآن والشعر والنثر .

بعد ذلك . . . كان السكاكى (ت ٦٢٦) وفيه يقول ابن خلدون : ولم تزل مسائل الفن ـ البيان والمقصود كل علوم البلاغة ـ تكمل شيئاً فشيئاً ، إلى أن مخض السكاكى زبدته وهذب مسائله ورتب أبوابه على نحو ما ذكرنا آنفا من الترتيب ، وألف كتابه المسمى « بالمفتاح » فى النحو والتصريف والبيان ، فجعل هذا الفن من بعض أجزائه ، وأخذه المتأخرون من كتابه ، ولخصوا منه أمهات هى المتداولة لهذا العهد ، كما فعله السكاكى فى كتاب « التبيان » وابن مالك فى كتاب « المصباح » وجلال الدين القزوينى فى كتاب « الإيضاح » و « التلخيص » وهو أصغر حجما من الإيضاح (١) .

أجل . . . إنه هو أبو يعقوب السكاكى ! ! الذى جمد دراسة البلاغة وقنن قواعدها وخنق الصلة بينها وبين الأدب والتذوق ، ودخلت دراستها ـ بسببه ومن بعده ـ مجاهل ضل فيها الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، وأثر كتابه كل التأثير فيمن تابعوه من الشراح والملخصين حتى العصر الذى نعيش فيه(٢) ،وهذا ما سيتضح بصورة أكبر فيما يأتى من فقرات هذا البحث .

---

(١) راجع : مقدمة ابن خلدون (تحقيق وافى) جـ ٤ ص ١٢٦٥ .

(٢) يلاحظ أن دراسة البلاغة فى جامعاتنا ومدارسنا مازالت تسير على نفس النهج الذى وضعه السكاكى وشراحه ، وتردد نفس الأمثلة والشواهد ولم يحدث بها تجديد فكرى بل شكلى .

(٣)

« البلاغة فى الكلام هى مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته » بهذه العبارة تتفتح وجوه البحث فى دراسات علوم البلاغة الثلاثة بتفصيلاتها الكثيرة ، وتبدو براعة البلاغيين فى أبحاثهم حول تفسير هذه العبارة وفهمها كى تشمل كل علوم البلاغة الثلاثة « فالمراد بمناسبات الحال الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها البيان ، إذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة ، بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية . . . نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لابد فى بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضا (١) » فالمطابقة لمقتضى الحال تقتضى تعبيراً يؤديها ، وإذا كانت دلالات الألفاظ فى هذا التعبير وضعية على حسب عرف اللغة فقط ، اختصت هذه العبارة ـ مطابقة الكلام لمقتضى الحال ـ بعلم المعانى ، أما إذا كانت تلك التعبيرات التى تؤدى هذه المطابقة مما تدخل فيها الصنعة العقلية والقدرة البلاغية بحيث تختلف وضوحا وخفاء ـ لاحظ أن الخفاء لدى البلاغيين أبلغ ـ فإن العبارة تشمل علم البيان أيضا ، إذ تختلف فيه مستويات التعبير بين الارتفاع والهبوط حسب حظها من الوضوح والخفاء ، وحسب حظ قائلها من القدرة على الصناعة ـ التى وصفت بأنها عقلية ـ من حقيقة أو مجاز ومن تشبيه أو استعارة أو كناية ، إذ تتفاوت رتب هذه الأمور السابقة ، وما كلّ إلا له مقام معلوم يقدره أهل الفضل من علماء البلاغة !!

---

(١) شروح التلخيص ١/١٢٣ (الإيضاح للقزوينى)

فقد لخص القزوينى مفتاح السكاكى ، ونال هذا التلخيص ما لم ينله الأصل من الاهتمام والشروح الكثيرة ، ومنها مجموعة مشهورة فى كتاب واحد بهذا الاسم .

ويكاد البلاغيون يتفقون بعد مجهود عنيف فى شرح العبـــارة السابقة والدوران حولها وتقليبها على وجوهها الممكنة وغير الممكنة بإعمال العقول فيها على أنها تشمل علمى المعانى والبيان - بل علم البديع أيضا - إذ « يسمى العلمان علمى البلاغة : لأن لهما مزيد اختصاص بالبلاغة ، أما فى المعانى فواضح ، لأن به يعرف ما يطابق به الكلام مقتضى الحال ، والبلاغة مطابقة الكلام مقتضى الحال، وأما فن البيان فلأن مفاده وثمرته معرفة ما يزول به التعقيد المعنوى وهو مما يتوقف عليه البلاغة ... فإزالة التعقيد المعنوى لا يتعرض له إلا من له طموح للبلاغة (١) » فما دام البحث فى البلاغة . . وطموح إليها ، فلابد أن يشمل هذا البحث فى الواقع التفاوت فى طرق التعبير وهو ما انبنى عليه علم البيان - بل إن الأمر يشمل ما هو أكثر من ذلك وهو دراسة وجوه «الفهلوة» والتفنن التى يحسن بها الكلام نتيجة الإيقاع اللفظى والتلاعب بالألفاظ والحروف أو اللمحات المعنوية الجزئية فى المعانى ، وهو مما يزيد الكلام حسنا لحسن البلاغة .

فالعبارة التى افتتحت بها هذه الفقرة - مطابقة الكلام لمقتضى الحال - هى المحور الذى دارت حوله أبحاث البلاغيين القدماء والمحدثين أيضا ، فتابعوهم فى المصطلحات وشرحها ، وتحددت تلك الأبحاث فى :

١ — علم المعانى : وهو ما يعرف به المعانى التى يصاغ لها الكلام ، وهى الدلالات العقلية المسماة بخواص التراكيب .

٢ — علم البيان : وهو ما يعرف به بيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالات وخفائها .

٣ — علم البديع : وهو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام لفظيا ومعنويا.

---

(١) السابق ص ١٥٠ (مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربى)

لكن ... ما هى الفائدة التى تؤديها الدراسة البلاغية كما يراها البلاغيون ؟ أو بعبارة أخرى : ما أهداف هذه الدراسة التى يمكن أن يفيد منها الدارس من وجهة نظرهم ؟

فى رصد هذه الفكرة ينبغى أن يصرف النظر عن الحديث العام ذى الطابع الإنشائى ، إذ أن طبيعة هذا الحديث لا تفيد شيئا محدداً ذا قيمة ، وذلك مثل « علم البلاغة أشرف أنواع الأدب قدراً وأعلاها مكانة وخطراً ، لأنه علم الاستخراج لأسرار البلاغة من معادنها ، والكشف عن محاسن النكت المودعة فى مكامنها » أو مثل «علم البلاغة نافع للأديب والناقد والمؤرخ ولكل كاتب أو متكلم أو خطيب أو مدرس ، فإنه ينير السبيل أمام هؤلاء جميعا ، ويعينهم على أن تكون آثارهم اللغوية مفيدة مؤثرة ممتعة تغذى العقل والشعور والأذواق (١)» فإن المفاضلة بين علم وآخر لا تفيد شيئا ، فليكن علم البلاغة أشرف قدراً وأعلى مكانة أو محروما من كلا الوصفين ، فهذا لا يهم ولا يدخل فى نطاق البحث !! ولا أدرى كذلك كيف تفيد البلاغة كل هؤلاء المذكورين وبخاصة المؤرخ !! والحقيقة أن مثل هذه العبارات العامة وأمثالها لم تعد من سمات التفكير العلمى المنظم ، بل لم تعد من سمات عصرنا على الإطلاق ، إذ لم تتمخض عن شىء له وزنه الحقيق ودعائمه العلمية الصحيحة .

ومع ذلك فمن الممكن أن نحدد أهداف هذه الدراسة بما نعثر عليه بين العبارات العامة والإنشائية سواء فى الكتب القديمة أم توابعها من الكتب الحديثة. يقول ابن مالك « وإذا حذقت هذا العلم أطلعك على إعجاز نظم القرآن ، وعلى خفاء انصباب نظمه فى تلك القوالب ، وورود على تلك المناهج والأساليب

---

(١) العبارة الأولى من « المصباح » ص ٣ - والثانية من الأسلوب ص ٩ .

وأقدرك فى نسج جيدالكلام على مايشهد لك من البلاغة بالقدح المعلى(١)

فالهدف من دراسة البلاغة إذن يتحدد فى أمرين هما :

أولا : معرفة طريقة القرآن فى نظمه ، وبالتالى الكشف عن سر إعجازه .

ثانيا : معرفة الطريقة التى يكون بها الدارس بليغا فى نطقه ، بما يشهد له - كما قال ابن مالك - بالقدح المعلى .

وقد قرر كتاب «الأسلوب» الفكرة الثانية بنفس المعنى مع اختلاف الألفاظ فقط ، إذ يقول :

« فقواعد البلاغة ترشدنا إلى الإنشاء الصحيح ، وإلى الطرق المختلفة لتأليف الكلام الممتاز بالإفادة وقوة التأثير (٢) »

أجل ... فأهداف البلاغة أن نعرف بها إعجاز القرآن وأن تعلمنا الإنشاء الصحيح !! وكلا الهدفين لا يمكن أن تؤديه البلاغة العربية بصورتها الحالية — لما سيأتى فى الفقرة التالية — فقط أقرر هنا أن الهدف الثانى منهما يقف فى طرف مخالف تماما للروح الأدبية والعلمية ، ذلك أن الأدب ليس قواعد ينتج الأديب على أساسها ، لكنه استعداد فنى لدى الأديب ينميه النقد البناء لإنتاجه مع مولاة هذا الإنتاج وهذا النقد ، ولا أتصور أديبا أصيلا يتوقف ليسائل نفسه عن قواعد البلاغة لكى يتوافق معها فيما يقدمه من أساليب وأفكار ، وبعبارة أخرى : أن الإنتاج الأدبى طبع يسنده النقد ، وهو سابق على القواعد والتقنين ، وهذا نفسه هو روح المنهج الاستقرائى السائد الآن فى البحث العلمى الذى يقرر أن الإنتاج أولا ثم يكون التفسير ، فالاستقراء يكون لما هو

---

(١) المصباح ص ٣ .

(٢) الأسلوب ص ٧ .

كائن بالفعل لا لما يجب أن يكون ، وهو منهج يتسم بالتسامح وعدم التحكم لكن شاء البلاغيون أن يجعلوا هذا العلم للإقدار على « نسج جيد الكلام » و « تعليم الإنشاء الصحيح » فجانبهم التوفيق فيما أنتجوه وفيما هدفوا إليه .

(٤)

من الأسباب التى أدت إلى عقم البلاغة وتجمدها أنها تأثرت أبلغ التأثر بالأبحاث الفلسفية التى اهتم بها الباحثون العرب فى وقت مبكر مع نشأة العلوم العربية ، ونمت معها نموا وصل فى العصور المتأخرة إلى حد التمحل والتكلف وإلى درجة جعلت الدراسة فى علم كالبلاغة مجهودا مضنيا للعالم والمتعلم على السواء ، وإذا كان هذا المجهود يبذل فقط فى الفهم والمعرفة ، فكم يكون مؤسفا أن ما نفهمه وما نعرفه مما لا علاقة له بالأدب ولا بالفن الأصيل .

وفى يدى من تراثنا البلاغى المتأخر « شروح التلخيص » وهى خمسة مرتبة فى الصفحة الواحدة ترتيبا تنازليا على طريقة الأنهر - وكلها تشرح ملخصا لكتاب « المفتاح » وضعه الخطيب القزوينى ، وقد فتحت أحد أجزاء هذا الكتاب فوجدت أمامى حديثا عن أدلة الحذف فى مثل قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة) فقد قال الملخص : العقل يدل على الحذف ، والمقصود الأظهر - هل سمعت به !! - يدل على المحذوف ، وجاء فى أحد الشروح : وفيما قاله المصنف نظر من وجهين أحدهما : أن الدليل المسوغ للحذف لا بد أن يكون دليلا على تعيين المحذوف إما لفظيا كالمعين أو خارجيا كما فى المجمل لا على أصل الحذف ، فإن أراد أن العقل دل على أصل الحذف فليس ذلك دليلا مسوغاً للحذف إلا لغرض الإبهام وإن أراد أن العقل دل على أصل الحذف والظهور دل على تعيينه فالدال حينئذ على المحذوف المعين وهو الظهور ، فالأولى أن يقال : ظهور إرادة المحذوف دليل عليه ، وتارة يجوز العقل مع ذلك إرادة المنطوق به وتارة لا يجوز ؛ بأن يدل

العقل على استحالة إرادته ، والثانى : أن قوله : أدلته كثيرة منها أن «يدل العقل» لا يصح ، لأن « يدل العقل » ينحل إلى « دلالة العقل» فكأنه قال «أدلته الدلالة» وهو فاسد (١)

هل فهمت شيئاً !! وإذا كنت قد فهمت ، فماذا يفيد ذلك فى الفن والأدب ؟؟ أو حتى - كما قالوا - فى معرفة الإعجاز فى الآية المجهدة تحت وطأة هذه المعانى الذهنية الفلسفية التى لا تقدم شيئا غير التشويش والعياء .

إن السر الذى يكمن وراء هذا اللون من البحث أن كثيرا من الباحثين فى هذا الدور المتأخر كانوا متكلمين ومناطقة ومتفلسفين قبل أن يكونوا أدباء أو نقادا ، فالسكاكى متكلم ، والتفتازانى (ت ٧٩٢) متكلم ومنطقى ، له من الكتب « شرح العقائد » و « المقاصد فى الكلام » و « شرح الشمسية فى المنطق » والشريف الجرجانى على بن محمد (ت ٨٢٦) أستاذ فى البحث والجدل والفلسفة ومن كتبه « شرح حكمة العين » و « شرح كتاب المواقف فى الكلام » وكان من الضرورى إذن أن ينعكس تكوينهم الذاتى - عن قصد أو غير قصد - على مجهودهم البلاغى ، فكانت تلك التركة البلاغية التى تعلم كل شىء إلا البلاغة .

على أن فكرة « مقتضى الحال » نفسها التى قامت عليها دراسة البلاغة - كما سبق - فكرة دخيلة عرفت عن أرسطو ، وقد ذكر ذلك الدكتور إبراهيم سلامة - وهو مترجم كتاب : الخطابة لأرسطو - إذ قرر أن هذا مبدأ أقره أرسطو ، فما كان يسمح أن يتكلم فى الخطابة القضائية بما هو لاصق بالخطابة السياسية ، بل طالب الخطباء بمراعاة الجنس والسن والحالة العقلية للسامعين ، فلا تكلم النساء

---

(١) شروح التلخيص ٣ / ٢٠٥ .

بما يكلم به الرجال ، ولا يكلم الشباب بما يكلم به الشيوخ ، ولا يكلم الجاهل بما يكلم به المتعلم(١) .

ونتيجة لهذا السبب الرئيسى من عيوب البلاغة يجىء سبب آخر هو «قصور الدراسات البلاغية عن مجاراة الأدب» ذلك أن الأدب فن يتطور باستمرار فى موضوعاته وأشكاله وروحه ، وهذا يستدعى بدوره دراسة متطورة تلاحقه بالتفسير .. والتنوير ، وهذا لم يحدث للبلاغة فى عصورها المتأخرة ، لأن طبيعة دراستها ـ كما وصفنا ـ منفصلة عن الأدب من ناحية ، ولأن الجهود بعد ذلك اتجهت للتلخيص والشروح والحواشى من ناحية أخرى ، فلم تصبح المادة المدروسة هى الأدب ، بل أصبح المدروس المشروح هو مجهودات السابقين المقيدة بشواهد محدودة يرددها الخلف بعد السلف ، ولست أغالى إذا قلت : إنها قد انتخبت عن قصد لتصلح ميدانا للأخذ والرد والمجهود الذهنى الرائع فى غير ما يستحق الروعة !! ولو أوردت هنا بعض هذه الشواهد لكان فيها ما يثير ابتسامة الغيظ ومرارة الأسف .

وهناك عيب ثالث فى الإطار الذى وضعه البلاغيون لدراستهم ـ غير الأدبية ـ إذ لم يضعوا فى اعتبارهم دراسة النص وحدة متكاملة ، بل جعلوا هذه الدراسة تدور حول المفردات والجمل منفصلة عن روح النص ومضمونه ، فالبحث فى المعانى إنما هو بحث فى طرفى الجملة ـ المسند والمسند إليه ـ ثم بحث الجمل من حيث تقع موقع المفردات أو لا تقع فتوصل أو تفصل ، وكذلك نجد أبحاث البيان من تشبيه واستعارة وكناية ليست إلا جملة واحدة أو كالجملة الواحدة إذا كانت تشبيها مركبا أو مجازا كذلك وهكذا ، فالبلاغة العربية بوضعها الراهن ـ كما يقول

---

(١) راجع : بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ص ٣١

أحد الدارسين ـ لا تكاد دائرتها تتعدى البحث فى مظاهر الجمال الحسية والمعنوية فى الجملة من حيث مفرداتها وتأليف هذه المفردات وترتيبها إلى البحث فى مظاهر الجمال للقطعة الأدبية المتكاملة .

والحقيقة أن البلاغة لا بحث لها فى الجمال على الإطلاق ، ولو كانت بحثا فى الجمال ـ حتى فى نطاق الجمل والمفردات ـ لارتبطت بالنص كله ـ ربما بقوة الدفع الذاتى ـ وقدمت للذوق والأدب ما هو أجدى مما هى عليه الآن .

(٥)

والآن ... ما هو الحل ؟؟

هناك طريقان يردان على الذهن تجاه مشكلة البلاغة ، أولهما هو طريق الإصلاح والترقيع ، والثانى هو طريق المواجهة الجذرية للمشكلة ، نضع فيه أبحاث البلاغة فى مناخ جديد تتنفس فيه بعمق وحيوية ـ والأول يعتمد على أن نصفى دراسة البلاغة مما فيها من الخلط والاضطراب ، وأن نبقى ما نستصفيه من دراستها على ما هو عليه الآن بنفس التقسيمات والمنهج ـ أما الثانى فيعتمد على أن نواجه أبحاث البلاغة العامة مواجهة صريحة وجريئة ، لكى نوجهها الوجهة التى تتفق مع مناهج الدراسات الأدبية واللغوية الحديثة .

وأنا أختار الطريق الثانى ، لأن الأول لن يحل المشكلة حلا نهائيا ، حيث ستبقى الروح العلمية المتخلفة ـ حتى مع هذا الاستصفاء ـ موجودة فى المادة العلمية نفسها ، وتبقى جذورها ـ شئنا أم لم نشأ ـ ضاربة فى أعماق الدراسة القديمة بما فيها من تعقيد وآلية .

والمعلوم أن الأبحاث العامة فى علم البيان تتلخص فى : التشبيه والاستعارة والكناية ، والحقيقة والمجاز ـ أما أبحاث علم المعانى فهى عن : المسند والمسند اليه والقصر والخبر والإنشاء وأنواعهما والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة ـ ويتبعهما علم البديع .

وسأتناول هذه الأبحاث فى مستويات ثلاثة :

١ — التشبيه والاستعارة والكناية ودراسة الصورة الأدبية فى النقد الحديث

٢ — الحقيقة والمجاز وتطور الدلالة فى الدراسات اللغوية الحديثة

٣ — أبحاث علم المعانى ونظام الجملة وفن التركيب فى الدراسات اللغوية الحديثة

لنرى كيف يمكن لهذه الأبحاث أن تؤدى دورها فى وطنهـــا الجديد فتستفيد وتفيد .

أولا : التشبيه والاستعارة والكناية ودراسة الصورة الأدبية

من غير المعقول أن أستعرض هنا فى هذا البحث الموجز فكرة المذاهب الأدبية المختلفة عن الصورة الأدبية من كلاسيكية ورومانتيكية وبرناسية ورمزية وسيريالية ونفسية وغيرها ـ فلذلك أبحاثه ومواضعه الأخرى ـ لكنى أشير فقط إلى بعض الخطوط العامة التى أفدناها من هذا الجهد الأدبى الغنى فيما نحن بصدد زعمه من دراسة هذه المباحث البلاغية ضمن هذا الإطار .

من ذلك أن الصورة الأدبية لا يلزم أن تكون ألفاظها أو عباراتها مجازية ـ كما هو رأى علماء البلاغة ـ بل تكون الألفاظ والعبارات أحيانا حقيقية وتصور المشهد أو الموقف النفسى تصويراً فنيا صادقا يدل على خيال خصب ، من ذلك مثلا قول القرآن (ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم ، ربنا أبصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا إنا موقنون) فجميع الألفاظ فى هذه الآية حقيقة الاستعمال ، لكنها مع ذلك تصور مشهداً حزينا من مشاهد القيامة هو الموقف الذليل للمجرمين (ناكسو رؤوسهم) يزيده ذلة أنهم (عند ربهم) بل إن حديثهم كذلك ذليل يصور أمنياتهم المحرومة البعيدة المنال (ربنا أبصرنا وسمعنا فارجعنا) وأنّى يكون الرجوع بعد فوات الأوان !!

ومن ذلك أيضا قول « أبى صخر الهذلى » فى حبيبته :

ويمنعنى من بعض إنكار ظلمها ... إذا ظلمت يوما وإن كان لى عذر
مخافة أنى قد علمت لئن بدا ... لى الهجر منها ما على هجرها صبر
وأنى لا أدرى إذا النفس أشرفت ... على هجرها ما يبلغنّ بى الهجر

فليس فى هذه الأبيات الثلاثة كلمة مجازية بأسلوب البلاغة ، لكنها مع ذلك تصور بصدق أزمة « أبى صخر » النفسية ، إذ تظلمه حبيبته أحيانا ، فيغلب على أمره ولا يستطيع حتى (بعض الإنكار) مع أن الحق فى جانبه لو أنكر (وله عذر) ولكنه لا يستطيع !! ويقدم لنا مبررات ضعفه فى خوفه من هجرها حقيقة (وماله على هجرها صبر) بل رهبته من نفسه هو إذا قاربت الهجر وأشرفت عليه وما يسببه له ذلك من آلام ومتاعب . فما بالك بالهجر نفسه (ما يبلغن بى الهجر) وهو بذلك يثير فينا الإشفاق عليه وإعذاره فى ضعفه بدلا من الحنق عليه والأسف من جبنه !!

وبهذا الخط العام نرى أن دراسة الصورة الأدبية فى النقد الحديث تتسع لدراسة أشمل بكثير مما قصرته الدراسات البلاغية القديمة على التشبيه والاستعارة والكناية ، وهى فكرة ما تزال شائعة لدى كثير من العاكفين على دراسات السلف وحدهم .

ومن هذه المبادىء أن تكون الصورة فى العمل الأدبى مرتبطة بالتجربة - على معنى أن تجسد الصورة فكرة أو عاطفة مما تثيره التجربة المتناولة نفسها من أفكار وعواطف، وإلا كانت افتعالا مزيفا يدل على براعة العقل وقوة التخيل لكنها فى الوقت نفسه تفتقد الصدق ولا تفيد شيئا ، إذ تدل فقط على « فهلوة » العقل والخيال إن صح هذا التعبير « فالصورة جزء من التجربة، ويجب أن تتآزر

مع الأجزاء الأخرى فى نقل التجربة نقلا صادقا فنيا وواقعيا ، وهذا قدر مشترك بين المذاهب الأدبية الحديثة(١) .

وفى ضوء ذلك يمكن أن نقدر قيمة كثير من التشبيهات والاستعارات التى اعتد بها البلاغيون فراحوا يحللونها معجبين ، مع أنها عارية تماما عن الصدق والفن ، من مثل :

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

وقول الفرزدق يرثى ابنيه :

بنفى الشامتين التربُ أن كان مسّنى رزيه شبلى مخدر فى الضراغم
وما أحد كان المنايا وراءه ولو عاش أياما طوالا بسالم
يذكرنى ابنى السّما كان موهنا إذا ارتفعا فوق النجوم العواتم

فى البيت الأول احتجاج عقلى لتفوق الممدوح على الناس (بأن المسك بعض دم الغزال) وهو احتجاج مزيف، وتجربة الفرزدق هى «فقد ابنيه» وما يثيره ذلك من أشجان وأحزان ، ولكنه راح يتحدث عن الأشبال والأسود والسماكين والنجوم، وهى صور منشؤها قوة التخيل ، لكنها كاذبة ضعيفة التأثير لانفصامها عن تجربته.

ومن رأى النقد الحديث أيضا أن الصور الأدبية فى النص ينبغى أن تكون تجسيداً قوى الصلة بالمشاعر التى تسيطر على النص كله ، وأن يكون التيار الذى يرفدها من داخل العمل الأدبى نفسه ، فتصبح بذلك دلالة على هذا الشعور وعمقه ، فهى فورة من فوراته الغنية تجسدت فى صورة حسية قوية ، وكلما كانت

---

(١) النقد الأدبى الحديث ص ٤٤٩ .

الصورة أكثر ارتباطا بالشعور كانت أقوى صدقا وأعلى فنا ، وكلما بعدت عن ذلك انقطع التيار الذى يمدها بالحيوية والحياة .

وفى ضوء هذا المبدأ يتبين أن كثيرا من التشبيهات والاستعارات التى تدل فقط على البراعة الحسية دون أن يكون وراءها شعور يغذيها - وهو الشعور الذى يسيطر على النص كله - لا قيمة لها فى الميزان النقدى الحديث ، ومن ذلك مما درسناه فى البلاغة :

النشر مسك والوجوه دنانير وأطراف الأكف عنم
فأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت ورداً وعضت على العناب بالبرد

وكم جهدنا فى معرفة هذه الوجوه البيانية وأبعادها ؟ ؟ ومثلها ركام هائل فى الشعر العربى نفسه وفى دراسات البلاغة القديمة .

ويتبين كذلك فى ضوء هذا المبدأ أن مجرد الصنعة البلاغية فى بيان أطراف التشبيه ووجه الشبه « الجامع فى كل » وإجراء الاستعارات بمظاهرها المختلفة وبوسائلها المجهدة عمل لا قيمة له ، لأن أساسه بتر الصورة الأدبية عن تيارها الشعورى والنفسى ، وبعثرتها جثثا ميتة لا حياة فيها .

وإليك هذا النص النثرى الموجز الذى أورده المبرد فى كتابه (الكامل فى اللغة والأدب) لنوازن فى صوره بين منهج البلاغيين ومنهج النقد الحديث .

قال أبو العباس : ومما يؤثر من حكيم الأخبار وبارع الآداب ما حدثنا به عبد الرحمن بن عوف أنه قال : دخلت يوما على أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى علته التى مات فيها ، فقلت له : أراك بارئا يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فقال : أما إنى على ذلك لشديد الوجع ، ولما لقيت منكم يامعشر المهاجرين

أشد على من وجعى ، إنى وليت أموركم خيركم فى نفسى ، فكلكم ورم أنفه أن يكون له الأمر دونه ، والله لتتخذن نضائد الديباج وستور الحرير ولتألمن النوم على الصوف الأذربى كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان ، والذى نفسى بيده لأن يقدم أحدكم فتضرب عنقه فى غير حدّ خير له من أن يخوض غمرات الدنيا ، يا هادى الطريق جرت ، إنما هو والله الفجر أو البجْر .

فقلت : خفض عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن هذا يهيضك إلى ما بك ، فوالله ما زلت صالحا مصلحا . . . لا تأس على شىء فاتك من أمر الدنيا ... ولقد تخليت بالأمر وحدك ، فما رأيت إلا خيراً .

فهذا النص من نوع المحادثة الأدبية بين صحابيين جليلين هما أبو بكر وابن عوف - وموضوعه مرض أبى بكر ووصايته بالخلافة لعمر ، وما أثاره ذلك من حفيظة المهاجرين .

فقد دخل « ابن عوف » على « الصديق » وهو يحمل مشاعر المواسى ، أما أبو بكر فتألم حانق مما هو فيه من مرض بدنى وشعور نفسى ممض ، وقد عبر كل منهما عن مشاعره بصدق - فعبد الرحمن يواسى الصديق عن آلامه البدنية أولا بما يجمل بالمقام من الحديث عن الصحة والعافية (أراك بارئا يا خليفة رسول الله) - ويرد أبو بكر بعبارة قصيرة عن ألمه الجسمى (إنى على ذلك لشديد الوجع) ثم يلتفت بسرعة إلى ألمه النفسى فيطيل الحديث عنه دلالة على شدة سيطرته على نفسه وعظم أهميته بالنسبة له ، مبينا أن الذى أثار حفيظة المهاجرين واعتراضهم عليه إنما هو حب الدنيا . . . وإرادة الفتنة - وأخيراً يأتى دور ابن عوف فيواسيه مرة ثانية عن ألمه النفسى بعد ما واساه عن مرضه البدنى فيقول له : هون عليك الأمر (فإن هذا يهيضك إلى ما بك) فيهدئه بعض الشىء ثم يهدئه تماما بوصفه (بالصلاح والإصلاح) وأنه لم يخطىء فى اختياره (فما رأى إلا خيراً) ولقد اختار فأحسن الاختيار .

فى هذا النص يتسلسل الشعور تسلسلا طبيعيا لا تكلف فيه ولا افتعال، وهو من ناحية أدائه اللفظى ترتبط فيه الكلمات والعبارات فى مدلولاتها وإيحاءاتها بتلك المشاعر ارتباطا ناميا دون حشو أو توقف ، ثم تنساب تلك العبارات فى سهولة ورفق دون طنطنة أو ضجيج - وذلك مناسب تماما لموقف المحادثة الجادة بين الأصدقاء - وفى خلال ذلك تتناثر فيه بعض الصور البيانية التى هى موضع حديثنا هنا وهى (كلكم ورم أنفه — يخوض غمرات الدنيا — أن يقدم أحدكم فتضرب عنقه خير له من أن يخوض غمرات الدنيا ، يا هادى الطريق جرت ، إنما هو والله الفجر أو البجر .

فماذا يفعل البلاغيون تجاه ذلك ؟؟ - إنهم يعزلونها عن الموقف والمشاعر التى يؤديها النص ، ثم يتحدثون عنها بعد ذلك هكذا :

- كلكم ورم أنفه : كناية عن الغضب، وهى من النوع الذى يذكر فيه اللازم ويراد الملزوم
- يخوض غمرات الدنيا : يدخل فى الفتن - وفى الفعل استعارة تبعية - وفى الغمرات استعارة أصلية (يجرونهما)
- عبارة أن يقدم الخ : فيها تشبيه ضمنى مركب ، يحددون هيئاته وأجزاءه .

أما النقد الحديث فيعتبر تلك الصور فى أماكنها التفاتات جانبية ذات صلة طبيعية بمجرى الشعور السارى فى كيان النص كله ، ففى عبارة (كلكم ورم أنفه) نحس أن أبا بكر قد أشعرنا بالتشويه النفسى الذى دفعهم للغضب والاتهام بتلك الصورة التى يتضح فيها التشويه البدنى — صوره أنوفهم التى تضخمت حتى أساءت إلى وجوههم — فإذا انتقلنا إلى من (يخوض الغمرات) وما تبعه من (يا هادى الطريق جرت ، إنما هو والله الفجر أو البجر) نحس حقا رهبة الدخول فى الفتن بما تجسد أمامنا من صور الظلمات والخائضين فيها... والمندفع فى السير ليلا وقد ضل الطريق مع ما يترقبه من شر وهلاك ، وكل ذلك يجسد حقيقة المأساة التى يخشاها أبو بكر ويحذر منها ، وهى الدخول فى الفتنة .

أجل .. فالتصوير إن ارتبط بمضمون النص بتلك الإيحاءات المجسدة مما لا تؤديها العبارات فى مستواها العرفى الحقيقى ، فهو صادق فنيا ، وإلا كان افتعالا لا قيمة له وحشواً لا فائدة فيه - وهكذا تجب دراسته .

أخيرا .. فليس من الممكن — فى هذا البحث الموجز — أن أستمر فى عرض كل ما أفدناه من هذا التراث الإنسانى فى دراسة الصورة الأدبية - فهو كثير - مع الموازنة بين ذلك وبين تركتنا البلاغية القديمة ، لكنى أكتفى بما قدمته معتقدا أن من الإنصاف والوفاء لبحوث « التشبيه والاستعارة والكناية » فى البلاغة العربية أن تصفى نفسها ، ثم تنضم بعد ذلك إلى دراسة الصورة الأدبية فى النقد الحديث لتستفيد وتفيد .

ثانيا : الحقيقة والمجاز وتطور الدلالة فى الدراسات اللغوية

تبين - فى الفقرة السابقة مباشرة - قيمة المجاز البلاغى فى مستواه الفنى وكيف يمكن لدراسته أن تكون مجدية فى مستواها الجمالى باعتبارها جزءا من دراسة الصورة الأدبية فى النقد الحديث ، وهنا نتناول بحث الحقيقة والمجاز - وهو أحد مباحث البلاغة الأساسية - فى مستوى آخر موضوعى هو المستوى الدلالى ، إذ أن الحقيقة والمجاز ليستا سوى مظهر « للتطور الدلالى » لا فى اللغة العربية وحدها ، بل فى كثير من لغات العالم ، ولذلك فإن بحثهما الآن يندرج تحت فرع من فروع الدراسات اللغوية الحديثه وهو «علم المعنى أو الدلالة Semantics وبتحديد أدق : فى البحث عن « تطور الدلة »

لقد قسم علماء البلاغة الأقدمون الألفاظ إلى «حقيقة ، ومجاز» مفترضين أن هناك واضعا أول قد وضع الألفاظ لمعان معينة ، فإذا استعملت هذه الألفاظ فى معان أخرى غير ماوضع أولا خرجت عن حقيقتها إلى المجاز ، كما جاء فى شروح التلخيص:

إن الحقيقة هى الدلالة الأصلية للفظ من الألفاظ فى معان أخرى غير ما وضع أولا ، خرجت عن حقيقتها إلى المجاز ، به غير المعنى الأصلى الموضوع له فى أصل اللغة ـ وينقل السيوطى عن من لقبه « بالإمام وأتباعه» قوله: المجاز خلاف الأصل: لأنه يتوقف على الوضع الأول والمناسبة والنقل ، وهى أمور ثلاثة ، والحقيقة على الوضع وهو أحد الثلاثة ، فكان أكثر »

وعلى الرغم من ذلك فإن علماءنا الأقدمين ـ ومنهم البلاغيون ـ قد اختلفوا تماما فى تقسيم ألفاظ اللغة بين الحقيقة والمجاز والانحياز الحاسم إلى أحد الجانبين أو الأخذ بكليهما ، بل قد اختلفوا أيضا فى دلائل الفرق بينهما فى حديث طويل ليس هنا مجال ذكره .

والسبب فى هذا الاختلاف والاضطراب يعود إلى أن فهم الحقيقة والمجاز لديهم قد قام على أسس هى :

١ — افتراض الوضع الأول للغة ، أو بعبارة أخرى : افتراض التوقيف فى نشأتها ، سواء أكان ذلك المنشىء هو الله أو الإنسان كما هو واضح فى تحديد المعنى السابق لكل من الحقيقة والمجاز .

٢ — اعتبار اللغة عصراً واحداً فى تحديد دلالة الألفاظ والاستشهاد بها

٣ — إغفال العنصر الاجتماعى فى تحديد مدلولات الألفاظ ، للتفريق بين الحقيقة والمجاز .

وببيان هذه الأمور الثلاثة من وجهة النظر اللغوية الحديثة تتضح الأخطاء المنهجية فى دراسة الحقيقة والمجاز لدى البلاغيين خاصة والأقدمين عامة ، كما يتضح أيضا ما نزعمه من وجوب دراستهما فى علم اللغة لا فى علم البلاغة .

إن القول بالواضع الأول للغة يرتبط بالبحث فى نشأة اللغة التى وجدت من الباحثين القدماء ـ العرب والأجانب ـ عناية كبيرة ، فتشعبت الآراء وكثرت وجهات النظر ، لكن منذ القرن الثامن عشر لم يعد لهذا البحث قيمة علمية لدى اللغويين المحدثين ، إذ كتب Herdar فى هذا القرن يقول فى كتابه « معجزة نشأة اللغة » لقد اخترعت اللغة بوسائل الإنسان الخاصة ، ولم تبتكر بصورة آلية بطريق التعليمات الإلهية ، لم يكن الله وحده هو الذى اخترع اللغة للإنسان ولكن الإنسان نفسه هو الذى اضطر إلى اختراعها بطريق ممارسة قدراته الخاصة .

وأضيف إلى ذلك أن اللغة لم تبتكر بطريق التوقيف أيا كان ، فليس هناك واضع أول ـ إلهى أو بشرى ـ يتوقف عليه وضع الألفاظ أو دلالتها ، بل إن البحث فى نشأة اللغة ـ عموما ـ لا يؤذن له الآن بالدخول فى المنهج الحديث ؛ إذ هو بحث غيبى لا يدخل فى إمكان الباحث ـ وبتقرير هذه الحقيقة يتبين قيمة الأساس الأول الذى يفترضه علماء البلاغة فى دراستهم الفكرة ، فافتراض الواضع الأول لدلالة الألفاظ ـ وعلى أساسه تكون الحقيقة وبتغيره يحدث المجاز ـ افتراض قد جانبه التوفيق .

أما اعتبار اللغة عصراً واحداً فى تحديد دلالة الألفاظ وفى الاستشهاد بها مع أنها تمتد آماداً بعيدة فى الجاهلية وفيما تلاها من قرون ـ هذا المدى الزمنى الطويل لم يدرس بهذا الوصف ، بل درس على أنه مدى واحد ومرحلة واحدة فإذا أخذنا فى الاعتبار مع ذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتطور باستمرار ، وأن لكل مرحلة منها خصائص مستقلة فى الدلالة وفى غيرها قد تكون جديدة تماما أو متجددة عما سبقها ، تبين لنا السبب فى اضطراب منهج الأقدمين واعتبارهم الألفاظ كلها حقيقة أو كلها مجازا ، إذ قد يكون للفظ تاريخ مجازى ينسى مع هذا المدى الطويل ـ ومن هنا جاء القول بأن كل الألفاظ حقيقة ـ كما يحدث

العكس أيضا ، إذ قد يكون للفظ تاريخ مجازى يذكره بعض العلماء - ومن هنا ما قيل من أن كل الالفاظ مجازية .

أما الفكرة الثالثة - وهى العنصر الاجتماعى فى دراسة الحقيقة والمجاز - فقد أغفله البلاغيون العرب ، مع أنه هو أساس الفهم المتطور الحديث لفهم الدلالة بل ولدراسة اللغة كلها ، ذلك أن فهم الحقيقة والمجاز يرتبط بالفرد الذى يسمع الألفاظ أو يقرؤها ، فهو وحده الحكم فى نوع دلالة اللفظ ، ويعتمد حكمه على تجاربه مع الألفاظ وعلى الوسط الاجتماعى والثقافى الذى يعيش فيه «لأن الحقيقة لا تعدو أن تكون استعمالا شائعاً مألوفاً للفظ من الألفاظ ، وليس المجاز إلا انحرافا عن ذلك المألوف الشائع ، وشرطه أن يثير فى ذهن القارىء أو السامع دهشة أو غرابة أو طرافة »(١) وبالرغم من أن ذلك مرتبط بالفرد ، فإن الأمر لا يتوقف عليه فقط بل نجد قدرا من الاشتراك فى هذا الأثر النفسى الذى يحدد مستوى الدلالة للألفاظ ، وعلى أساس هذا الاشتراك يكون الحكم العام بحقيقة الألفاظ أو مجازيتها «فإذا ما تبلورت الكلمة وتحدد معناها الجديد فى البيئة الخاصة كان لا بد لها فى الوقت المناسب أن توسع دائرتها الاجتماعية الخاصة ، حتى تصبح مقررة ثابتة فى الاستعمال العام(٢)» فالدلالة تعتمد على الفرد أولا مرتبطة بوسطه الاجتماعى والثقافى ثم على المجتمع كله الذى تتحرك الألفاظ فيه ، فهو وحده الحكم فى شيوع هذه الدلالة وإعطاء الألفاظ دلالتها الجديدة .

وتكمل هذه الفكرة بملاحظة فكرة أخرى وهى التطور المستمر لكل مظاهر

---

(١) دلالة الالفاظ ص ١٢٥

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١١٧

المجتمع - ومنها اللغة - وبناء على ذلك تتغير الدلالة الشائعة فى جيل معين وبيئة خاصة إلى دلالة أخرى إذا توافرت لها الظروف الفردية والاجتماعية السابقة « فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة ، والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار ، وتبقى إذا قدر لها البقاء تنتقل من مجال إلى آخر جيلا بعد جيل وذلك هو التطور الدلالى(١) »

هذا هو فهم اللغوى الحديث لفكرة الحقيقة والمجاز ، وهو فهم يعتمد على طبيعة اللغة الاجتماعية ، وهو أيضا فهم متسامح لا تحكم فيه ، يقف به الدارس وراء اللغة فى عصورها المختلفة لدراستها وفهمها ، ولا يفرض عليها حسما لا تحتمله طبيعتها المتطورة بالاستعمال المتغيرة على مدى العصور .

ولا يمكن هنا - فى هذا البحث الصغير - التعرض لكل دراسات اللغويين المحدثين عن « تطور الدلالة » من عوامل تطورها ومظاهرها ، وكيفية تعدد المعنى والموازنة بين ذلك وبين دراسات الأقدمين من علماء اللغة والبلاغة - ولكن حسبى فيما قدمت أنه إشارة إلى الموضع الصحيح الذى ينبغى أن ندرس فيه فكرة الحقيقة والمجاز فى مستواها الدلالى ، لتكون دراستها جدية ومتطورة ، وهو « علم الدلالة فى الدراسات اللغوية الحديثة »

ثالثا : علم المعانى ونظام الجملة فى الدراسات اللغوية

لعل أول تساؤل يرد على الذهن هنا هو : لماذا سمى هذا العلم البلاغى باسم « المعانى » ؟ وما مدى انطباق بحوثه المختلفة على هذا الاسم ؟ - وبتصفح مصادر هذا العلم القديمة وتوابعها وتأمل التعريفات التى أوردوها له نجد أن المعانى التى

---

(١) دلالة الألفاظ ص ١٢٧ .

يهتم بها البلاغيون هى الظروف والملابسات التى تحيط بالمتكلم والسامع ، حيث تستدعى هذه الظروف طريقة خاصة فى تأليف الجملة ونظام التركيب اللغوى وعلى سبيل المثال يذكّر المسند إليه لمعان معينة ، كما يحذف لدواع أخرى ويعرّف لظروف خاصة ، وينكر لأخرى وهكذا .

والحقيقة أن مادة الدراسة فى هذا العلم ليست هى هذه المعانى فقط ، بل إن مادته تشمل كذلك ـ ربما بدرجة أهم ـ كيفيات الجمل وطريقة نظمها ، أو بعبارة أوضح : الصور المختلفة التى ترد عليها من توكيد ونفى واستفهام وقصر وفصل ووصل وغير ذلك ، فبحوثه إذن موزعة بين هذين الأمرين ، كما جاء فى شروح التلخيص « إنه علم يعرف به المعانى التى يصاغ لها الكلام وهى المدلولات العقلية المسماة بخواص التركيب(١) » أو كما يقول ابن مالك « هو تتبع خواص تراكيب الكلام وقيود دلالته ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ فى تطبيق الكلام(٢) »

وسأقدم هنا ـ باختصار ـ الرأى فى كلا الأمرين السابقين اللذين يقوم عليهما هذا العلم ليتضح فى ضوء هذا الرأى :

١ ـ قيمة معانى البلاغيين التى جهدوا فيها فى خدمة النصوص الأدبية وتفسيرها

٢ ـ تطور علم التراكيب أو تنظيم الكلام Syntax فى الدراسات اللغوية الحديثة بما يشمل ـ فيما نزعمه ـ معظم أبحاث المعانى البلاغية فى تأليف الكلام .

إن الدراسة الأدبية تبحث عناصر الجمال الموجودة فى النص نفسه ، سواء فى جنسه الأدبى أو تجربته أو ما يثار حول التجربة من مشاعر ومعانى أو البناء الفنى وما فيه من إمكانيات للنمو بالعمل الأدبى أو تجمده ، والبحث فى ذلك

---

(١) شروح التلخيص ١/١٥١ .

(٢) المصباح ص : ٣ .

يكون باستشفاف روح النص نفسه ومعايشته وجدانيا ، أما دراسة الظروف العامة والخاصة التى تحيط به ، فإنما تعتبر فقط عوامل مساعدة على الفهم والتفسير أو بعبارة أخرى : إنها من العوامل ذات الصلة .

لكن علم المعانى البلاغى دار كله حول هذه الظروف والملابسات ، والغريب حقا أنها لم تكن ظروفا فنية أو وجدانية ، حتى تقدم للأدب شيئا مفيدا ، بل وصفت فى شروح التلخيص « بأنها مدلولات عقلية » ووصفها ابن مالك « بأنها قيود للدلالات » فهى خاضعة إذن لجفاف العقل وسطوته ، لا لشفافية الوجدان وجماله ، وهى قيود للدلالات تمنعها من التفتح ... والإيحاء ... والرفافة ، يقول الأستاذ ماسينيون فى بحث له بمجلة المجمع : فعلم المعانى الحق ليس المقصود به جلب القلوب بلطائف التعبير بل قبول العقل والأذهان للأفكار الصحيحة وتصديقها بعد تصورها ـ والبحث فى الأفكار الصحيحة وتصديقها بعد تصورها من خلال الجمل إنما هو من عمل المنطق فى عنايته بالقضية المنطقية وتصورها وقد كان له — كما سبق بيان ذلك — تأثير كبير فى البلاغيين ودراساتهم .

والإنسان يأخذه العجب حتى الدهشة حين يجد هذه المعانى البلاغية من السذاجة والتكرار وضعف الاستقراء للنصوص الصحيحة إلى الحد الذى تصطنع فيه كل من المعانى والشواهد اصطناعا ـ فالمسند إليه يقدم لأسباب معينة ، كالتمكين فى ذهن السامع والتعجيل بالمسرة أو المساءة والتعظيم والتحقير والتبرك وغير ذلك ـ وتتكرر هذه الأسباب نفسها فى تقديم المسند ، بل فى غيره من المواضع . أما ضعف الاستقراء فيتضح فى افتراض تراكيب لم تحدث فى القرآن والنصوص الصحيحة ، كما فى بحث (تقدم الحال من المتعلقات) وبناء معان على هذه التراكيب المفترضة واختلاق أمثلة وشواهد لذلك ، وكذلك فى مبحث (الفصل الوصل) وغير ذلك .

والخلاصة أن هذه المعانى ـ كما هى عليه لدى البلاغيين ـ مدلولات عقلية فيها من السذاجة والتكرار وضعف الاستقراء ما يعزلها عن كل من دراسة اللغة والأدب على سواء .

أما عن الفكرة الثانية فإن علم التراكيب Syntax من أهم فروع الدراسات اللغوية الحديثة ، بل هو غاية الفروع الأخرى التى تسبقه فى تحليل النص اللغوى على مستوى الأصوات Phonetics والحـــروف Phonemes والصرف Morphology والتركيب Syntax ويقابله فى دراستنا العربية الآن علم النحو .

وهذا الفرع من فروع الدراسات اللغوية مهمته البحث فى خواص الجملة وكلماتها من كيفية تأليفها ومواقعها وموقف كل منها من الأخرى من حيث الموقع ، وعلاقة كل منهما بالأخرى من حيث الوظيفة ، فيرى أولمان Ullmann أن دراسة وظائف الوحدات اللغوية يختص بكل منها علم من العلوم ، والذى يختص بدراسة وظائف التراكيب هو علم النحو ، وهذه الوظائف تشمل دراسة التركيب من حيث تأليفه وعلاقة الكلمات بعضها بالبعض الآخر .

وإذا نحينا جانبا الفهم الشائع عن نحونا العربى من أنه لدراسة الإعراب وأواخر الكلمات فقط فإن هذا الفهم اللغوى الحديث يتفق إلى حد كبير مع واقع ما فى كتب النحو ، ومع الفهم الذى فهمه به كثير من علمائنا الأقدمين .

فمثلا إذا تصفحنا بابا مثل باب «المبتدأ والخبر» نجد أبحاثه الرئيسية تدور حول التطابق بين المبتدأ والخبر من حيث الجنس والعدد ، وموضع كل منهما من حيث التقديم والتأخير ، ووجودهما فى الكلام أو غياب أحدهما ، وتعدد الأخبار — فمعظم هذه الأبحاث إنما هى فى نظم الجملة وأسرارها وتكوينها . وقد فهم كثير من أئمة النحاة مهمة النحو العربى بهذا المعنى ، وعبد القاهر الجرجانى

أشهر من أن يذكر بذلك ، وقبله أبو عبيدة معمر بن المثنى فى كتابه «مجاز القرآن» ويقول أبو سعيد السيرافى - كما جاء فى الإمتاع والمؤانسة جـ ١ ص ١٢٨ - معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وغيرهما - فالنحو فى رأيه يبحث فى الحركات والسكنات والحروف وكيفية تأليف الكلام ، فمهمته لا تقتصر فقط على ضبط أواخر الكلمات .

بهذا الفهم الموجز المركز لتأليف الجمل فى الدراسات اللغوية ومدى اتفاقه مع ما لدينا من تراثنا العظيم ، لعلى لا أتجاوز الحقيقة إذ أشير بضم دراسات « علم المعانى » فيما يختص بنظام الجمل والتراكيب إلى الدراسات اللغوية وهى دراسة متطورة نامية يمكن أن تفيد منها أبحاث البلاغيين كما تفيد هى من أبحاث البلاغيين .

* * *

المراجع حسب دورها فى البحث

١ — قضايا الشعر المعاصر	نازك الملائكة
٢ — مقدمة ابن خلدون	ابن خلدون
٣ — شروح التلخيص	مجموعة من الشراح
٤ — المصباح	ابن مالك
٥ — الأسلوب	أحمد الشايب
٦ — بلاغة أرسطو بين العرب واليونان	دكتور إبراهيم سلامة
٧ — النقد الأدبى الحديث	دكتور محمد غنيمى هلال
٨ — المزهر فى علوم اللغة وأنواعها	السيوطى
٩ — دلالة الألفاظ	دكتور إبراهيم أنيس
١٠ — دور الكلمة فى اللغة	(أولمان) دكتور كمال بشر
١١ — الإمتاع والمؤانسة	أبو حيان التوحيدى